الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2019

فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطالبتين:
- بوغلوم نورة
- دولة رقية

تحت إشراف الدكتورة :
بوفنش وسيلة .

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
كروش صلاح الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوفنش وسيلة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بن جدو سامي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر والثناء كله لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

نتقدم بشكرنا الخالص للأستاذة المشرفة الدكتورة "بوفنش وسيلة" عرفانا لها لما قدمته لنا من مساعدة ودعم كبيرين، ونصائح وتوجيهات قيمة.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن إنتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين والتجديد.

وختاما شكر خاص لكل أساتذة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أعظم إمراة بين نساء الكون،إلى التي

حملتني وهنا على وهن ...إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة ...إلى من كان دعاؤها

سر نجاحي أمي الغالية"فهيمة".

إلى من كان لي نبراسا أضاء دربي ...إلى من كان له الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي

أبي الحبيب "الربيع".

إلى إخوتي وإخواتي: دحمان، جلول، هواري، فريدة، سعاد، نورة ، حبيبة ودلوعة البيت منى

إلى من كان لي عونا وسندا زوجي الغالي حمزة

إلى من تحلو بالإيخاء والوفاء إلى صديقاتي ورفيقاتي دربي: أمال، فادية، رندة، هالة.

إلى إبنة عمتي الغالية "سمية".

إلى أختي التي لم تلدها أمي رفيقة دربي الغالية نورة.

إلى كل من نسيه القلم ولكن لم ينسه القلب.

رقية

الإهداء

" رَبِ أَوزِعني أَن أَشكر نِعمَتَك التي أَنعمت عَلي وعَلى والدي وأَن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتكَ فيِ عبادكَ الصالحيْن" النحل-19-

إلى أعز ما أملك في الوجود وأبر الناس بصحبتي، إلى التي عجزت الكلمات عن الوفاء بحقها وأقف عاجزة عن رد جميلها، إلى من تحملت الشقاء يسرا منبع الحنان والحب ومثلي الأعلى في الحياة، إلى من سعت إلى تربيتي وتعليمي وإسعادي وكان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من أردت أن يكون معي في هذه اليوم والدي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى من جمعتني معهم ظلمات الرحم ويعيش في وجودهم أملي أخوتي.

إلى رفيق دربي وخطيبي أشكره على الوقوف إلى جانبي.

إلى كل أفراد أسرتي الغالية حفظهم الله.

إلى رفقات الدرب: رقية، رندة، فادية، أمال، هالة، زينب.

إلى كل أساتذة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، إلى كل من ساعدني لو بكلمة طيبة جزاهم الله كل خير.

نورة

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر التمويلية الخارجية الهامة التي شهدت تطورا كبيرا في العقود الأخيرة، نظرا لمزاياه المباشرة وغير المباشرة العديدة، وآثاره الإيجابية على اقتصاديات الدول المضيفة، من خلال مساهمته في رفع قدراتها الإنتاجية، تراكم رأس المال، نقل التكنولوجيا حالية ومستقبلية كبيرة، الأمر الذي دفع مختلف الدول المتقدمة منها والمتخلفة إلى التنافس على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب، عن طريق من ح المستثمرين الأجانب العديد من الحوافز والامتيازات التمويلية، والعمل على إزالة القيود والعراقيل التي تحد من جاذبية الدول لهذه الاستثمارات، وذلك بالاعتماد على سياسات اقتصادية مناسبة.

من بين السياسات الاقتصادية المعتمد عليها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة السياسة المالية التي يعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدواتها، والذي يعد شكلا من أشكال التدخل الحكومي في الاقتصاد بهدف التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسسية وتحديد المعالم الأساسية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يساهم في تحسين بيئة الأعمال لجذب المستثمرين الأجانب وتوفير المتطلبات والشروط الخاصة بأداء الأعمال.

إن الجزائر على غرار بقية دول العالم تسعى جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تمويلية بديلة لدعم الموارد المحلية، بهدف زيادة حجم رأس المال الحقيقي الذي ينعكس إيجابا على تطور الاقتصاد الوطني، وهو ما دفع إلى إقرار وتنفيذ عدة سياسات من بينها السياسة الإنفاقية التي تعتمد عليها بشكل كبير في توجيه الاقتصاد وتوفير المناخ الاستثماري المناسب، عن طريق توسع في الإنفاق بهدف زيادة الإنتاج لخلق جهاز إنتاجي فعال من شأنه تشجيع المستثمر الأجنبي على التوجه للاستثمار في الجزائر.

انطلاقا من العرض السابق تتمثل إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

"ما مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)؟"

للإجابة على هذه الإشكالية ندرج هذه التساؤلات الفرعية التالية:

1. فيما تتمثل توجهات السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر؟
2. ما مدى جاذبية بيئة الأعمال في الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر؟
3. كيف يمكن تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي لتوفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

<u>فرضيات البحث</u>

إنطلاقا من الإشكالية و التساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية

- للإنفاق الحكومي أثر ضعيف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2017.

الفرضيات الفرعية

1. تم توجيه السياسة الإنفاقية الحكومية في إطار مختلف الإصلاحات والبرامج إلى تطوير البنية التحتية.
2. فشلت الجزائر في توفير بيئة أعمال مناسبة للمستثمرين الأجانب.
3. يمكن تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي لتوفير مناخ استثماري مناسب، من خلال العمل على خلق جهاز إنتاجي فعال.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وكذا المكانة التي تحظى بها السياسة الإنفاقية نظرا لدورها في توفير المناخ الاستثماري المناسب الأمر الذي جعل موضوع أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضع المثيرة للنقاش، ففهم أبعاده يمكن من تكوين نظرة شاملة عن كيفية توجيه السياسة الإنفاقية لتوفير العوامل التي تساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة تمويلية هامة داعمة للموارد المحلية.

أسباب اختيار الموضوع

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع نذكر ما يلي:

- الرغبة في تنمية معرفتنا العلمية في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة الإنفاقية، فقد نكون خطوة للتخصص فيه مستقبلا.
- المساهمة في إثراء البحث العلمي في هذا المجال، من خلال تحليل ومناقشة بعض جوانب هذا الموضوع بالاعتماد على دراسة قياسية تبحث في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.

أهداف الموضوع

يمكن إيجاز أهداف البحث فيما يلي:

- التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- التعرف على توجهات السياسة الإنفاقية في الجزائر وتقييمها.
- تبيان الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة الإنفاقية في جذب الاستثمار المباشر.
- تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها تفعيل دور السياسة الإنفاقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

منهج البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الكمي المشتمل على

أحد الأساليب القياسية لتحديد أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من متغير تابع ومتغيرين مستقلين.

الدراسات السابقة

حظي موضوع بحثنا بعدة دراسات اقتصادية تناولت محاور هامة ومختلفة منه، فيما يلي عرض لبعضها:

- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2015 بجامعة الحاج لخضر باتنة تحت عنوان: أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011، للباحثة بوعكاز إيمان التي قامت في دراستها بتقييم أثر الإنفاق العمو مي على النمو الاقتصادي في الجزائر وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- يتأثر الإنفاق العمومي في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات.
- تؤدي زيادة الإنفاق العمومي إلى زيادة الإنتاج في حالة توفر جهاز إنتاجي مرن فقط، وهو ا لأمر الذي لم تتمكن الجزائر من توفيره.
- ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي في انخفاض معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم.

- رسالة ماجستير نوقشت سنة 2015 بجامعة أحمد بوقرة بومرداس تحت عنوان: أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2012، من إعداد الباحث مقراني حميد الذي قام في دراسته بتقييم أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم، وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر، حيث كانت المرونة سالبة وقد أدى التوسع في النفقات العامة إلى انخفاض معدلات البطالة.
- وجود علاقة طردية ضعيفة بين النفقات الحكومية ومعدل التضخم في الجزائر، حيث ساهم ت الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضعيفة جدا في ارتفاع الأسعار.

- رسالة ماجستير نوقشت سنة 2011 بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، للباحثة قويدري كريمة التي قامت في دراستها بقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي خلال الفترة 1991-2008، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره إيجابي.
- الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- أهمية تراكم رأس المال المحلي وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

- رسالة ماجستير نوقشت سنة 2011 بجامعة فرحات عباس سطيف تحت عنوان: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، للباحث بيوض محمد العيد الذي قام في دراسته بتقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في اقتصاديات الدول النامية من بينها الجزائر، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور هام في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل للتكنولوجيا الحديثة، دعم لبرامج البحوث والتطوير المحلية، تحفيز للاستثمارات والمنافسة المحلية وتعزيز للقدرة التصديرية.
- يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الإطار المناسب لنمو القطاعات ذات الميزة النسبية للدول المضيفة خصوصا في حالة توفر شرط ارتفاع ربحية هذه القطاعات كمحفز اقتصادي لتوجه هذه الاستثمارات نحوها.
- تتنامى التحفيزات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الجانب الاجتماعي خصوصا ما تعلق برفع القدرات التشغيلية، تحسين مستوى الأجور، تطوير وتأهيل قدرات وكفاءة العمالة المحلية في حالة توجه هذه الاستثمارات إلى قطاعات كثيفة العمالة، وهي إحدى أهم الخصائص الديموغرافية للدول النامية.

- رسالة ماجستير نوقشت سنة 2010 بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان تحت عنوان: ترشيد سياسة الإنفاق الحكومي بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، للباحث بن عزة محمد الذي قام في دراسته بتقييم سياسة الإنفاق الـ حكومي بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- تعتبر النفقات الحكومية وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، والتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.
- تعتبر ظاهرة تزايد النفقات الحكومية إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف وطأتها بشدة من دولة إلى أخرى.
- يعتبر ترشيد الإنفاق الحكومي السبيل للخروج من مشكلة الندرة وشح مصادر التمويل.

- رسالة ماجستير نوقشت سنة 2010، بجامعة دالي إبراهيم الجزائر تحت عنوان: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، للباحث بودخدخ كريم الذي قام في دراسته تقييم أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
- لا يوجد حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلاف الظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي، أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد.

- تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام أو الاستهلاك الخاص، أو بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، وذلك يعتبر جد ضروري بناءا على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل كفء.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدراسات السابقة في بناء الجانب النظري، ومعرفة المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في إعداده، كما تجدر الإشارة إلى اختلاف دراستنا عل الدراسات السابقة في المجال الزمني متغيرات الدراسة واتجاهاتها.

خطة البحث

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول و هي:

- **الفصل الأول:** نخصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للإنفاق الحكومي، من خلال توضيح ماهيته، آثاره وظاهرة تزايده.

- **الفصل الثاني:** يتضمن هذا الفصل الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توضيح ماهيته، أشكاله وآثاره الاقتصادية بالإضافة إلى تبيان الأثر النظري للإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الفصل الثالث:** يتم في هذا الفصل بناء نموذج قياسي كأداة نعتمد عليها في القسم التطبيقي لتحديد الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة للفصول النظرية والتطبيقية والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة، والتي اعتمدنا عليها في وضع بعض الاقتراحات.

مجال الدراسة وحدودها

- **المجال المكاني:** بعد الانتهاء من الجانب النظري والذي خصصناه لدراسة دور الإنفاق الحكومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يتم الانتقال إلى دراسة حالة الجزائر، من خلال التطرق لواقع الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر فيها، وكذا دور الإنفاق الحكومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المجال الزمني:** حدد مجال الدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017.

مصادر البحث

يعتمد هذا البحث على مصادر متنوعة، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والإلكتروني وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع في شكل مباشر وغير مباشر، تشمل الكتب، المجلات والانترنت.

صعوبات البحث

خلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.
- عدم دقة البيانات الإحصائية، وعدم تطابقها من مصدر لآخر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإنفاق الحكومي

تمهيد

يعد الإنفاق الحكومي الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق ما تتطلع إليه من تقدم وتطور في أوجه وميادين مختلفة، وقد شهد الإنفاق الحكومي تطورا ساير تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، كونه يشكل أحد أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ودورها في معالجة التقلبات الاقتصادية، فالسياسة الإنفاقية تعكس وبشكل كبير الأهداف المرسومة من قبل الحكومة التي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وللتعرف بالإنفاق الحكومي سيتم في هذا الفصل دراسة جانبه النظري، من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والمبادئ الأساسية المتعلقة بالإنفاق الحكومي وتقسيماته، تطوره في الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى توضيح أهم الضوابط والعوامل المؤثرة فيه، فضلا عن تباين أهم الآثار المترتبة عن الإنفاق الحكومي، وإلقاء الضوء على ظاهرة تزايده، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي

المبحث الثاني: أنواع الإنفاق الحكومي، قواعده ومحدداته

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي وظاهرة تزايده

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتوجيه الاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال تحديد و ترتيب أوجه الإنفاق الحكومي وحسن إدارة برنامجه.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وتطوره في الفكر الاقتصادي

أدى تطور الدولة ومهامها إلى تغير الإنفاق الحكومي و تعدد أشكاله، كونه أصبح يشكل أداة هامة تعكس فعالية الحكومة ومدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول : تعريف الإنفاق الحكومي

للإنفاق الحكومي عدة تعار يف نذكر منها:

- الإنفاق الحكومي هو: مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[1]
- الإنفاق الحكومي هو: تلك المبالغ النقدية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية بغرض تحقيق منفعة عامة.[2]
- الإنفاق الحكومي هو: كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي يدفعه شخص عام في مجال نشاطه العام بهدف إشباع حاجة عامة.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن أركان الإنفاق الحكومي هي:

- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** يتخذ الإنفاق الحكومي شكلا نقديا، فالدولة تستخدم النقود للحصول على ما تحتاجه لتسيير مرافقها، وتوفير السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها.[4]
- **الإنفاق الحكومي يقوم به شخص عام:** ومعنى ذلك وجوب خروج المبلغ النقدي الذي يتم إنفاقه من الذمة المالية للدولة ممثلة بشخص أو هيئة عامة، أما الإنفاق الذي يصدر عن الأشخاص الطبيعيين فهو يعد إنفاقا خاصا ولو كان الهدف منه تحقيق مصلحة عامة، ولقد اعتمد في التفريق بين النفقة العامة والخاصة على معيارين هما:
  - **المعيار القانوني:** ويستند إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة.
  - **المعيار الوظيفي:** ويستند إلى الطبيعة الوظيفية التي يصدر عنها الإنفاق لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها.[5]

---

[1] خالد الخطيب وأحمد شامية، 2012، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن، ص53.

[2] محمد البنا، 2009، **اقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)**، الدار الجامعية، مصر، ص 267.

[3] أعمر يحياوي، 2005، **مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 26.

[4] العلي عادل فليح، 2007، **المالية العامة و التشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص53.

[5] محمد طاقة وهدى العزاوي، 2007، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص33.

-**الإنفاق الحكومي يهدف إلى تحقيق منفعة عامة** : لا يكفي تحقيق الشرطين السابقين (نقدية الإنفاق الحكومي وصفة القائم به) ليعد الإنفاق إنفاقا عاما، فلابد أن يكون الهدف منه هو تلبية وإشباع الحاجات العامة.[1]

الفرع الثاني: تطور مفهوم الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي

انعكس تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي على تطور مفهوم المالية العامة، ومن ثم مفهوم الإنفاق الحكومي، فقد اختلف هذا المفهوم في ظل الدولة المتدخلة عن مفهومه في ظل الدولة الحارسة.

1.الإنفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي (الدولة الحارسة)

لقد تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة وحصره في أقل الحدود، والمتمثلة في المهام التقليدية لها التي تشمل الدفاع عن أرض الوطن والأمن الداخلي وتحقيق العدالة، وذلك دون محاولة التأثير على حرية النشاط الاقتصادي الذي اعتمد على الحوافز الفردية وفقا لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق كما لم يعط الكلاسيك أية أهمية تذكر لدراسة طبيعة ومحددات الإنفاق الحكومي وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويمكن تلخيص مفهوم الإنفاق الحكومي عند الكلاسيك في النقاط التالية:[2]

أ. تقييد الإنفاق الحكومي

ويقصد به أن يكون الإنفاق الحكومي في أضيق نطاقه، ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.

ب. حياد الإنفاق الحكومي

بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لاعتقاد المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى اختلال التوازن العام.

ج. أولوية النفقات في التقدير

نفى الكلاسيك أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي، واعتقدوا أن دورها الوحيد يقتصر على تغطية النفقات المحددة مسبقا.

د. الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة

ويقصد به تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة.

2.الإنفاق الحكومي في الفكر الكينزي(الدولة المتدخلة)

لم تحاول الدراسات المالية التقليدية التعرف بشكل كاف على مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذا أسس توزيعه على أوجه النشاط المختلفة، نظرا لحياده من ناحية وطابعه الإداري من ناحية أخرى، وأدى تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها المجتمعات

---

[1] حجازي المرسي السيد،2002، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، لبنان، ص65.

[2] بن عزة محمد،2009-2010، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييمه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 3-4.

الرأسمالية، وظهور المبادئ الاشتراكية إلى تخلي الدولة عن حيادها التقليدي، ولجوؤها إلى التدخل في الحياة الاقتصادية، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي الذي عجز قانون السوق عن تحقيقه تلقائيا فقامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط الاقتصادي، وخرجت من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة، وخاصة بعد انتشار الفكر الكينزي، ولم يعد دورها مقتصرا على الحفاظ التوازن الاقتصادي وإنما تحقيق النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، تعدد أشكاله وتغير مفهومه وطبيعة دوره، حيث أصبح الإنفاق الحكومي أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.[1]

ويمكن تلخيص أهم أفكار كينز المتعلقة بالإنفاق الحكومي في النقاط التالية:[2]

-تعد سياسة الإنفاق الحكومي وسيلة تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.

-رفع الإنفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال أثر المضاعف.

- عدم الاهتمام بمصادر تمويل الإنفاق الحكومي.

-إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة ؛ أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص إلى الدولة، ومن ثم استعمالها في تمويل الإنتاج.

3.الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الاشتراكية (الدولة المنتجة)

تتخذ المجتمعات الاشتراكية من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها، وتعتمد على التخطيط المركزي الشامل كأسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية الملائمة بين الموارد المادية و الموارد البشرية، وتوجيهها نحو المجالات التي يترتب عنها نمو اقتصادي متوازن لفروع الاقتصاد، فبالنسبة للدول الاشتراكية يساهم الاستثمار العام بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي أدى إلى بروز أهمية السياسة المالية بصفة عامة والسياسة الإنفاقية بصفة خاصة في إشباع حاجات المجتمع، من خلال قيام الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية، وتخصص النفقات الحكومية في الدولة الاشتراكية لجوانب عديدة حسب مساهمتها في الدخل القومي، إذ يتم ترتيب قنوات الإنفاق الحكومي في الميزانية العامة تبعا لأهميتها كما يلي:[3]

أ.النفقات على الجانب الإنتاجي (الإنفاق الاستثماري الإنتاجي)

وهي نفقات موجهة لتوسيع الإنتاج ، والاستثمار في مجالات الصناعة، الزراعة، البناء والنقل، وهي تفوق 40% من الميزانية العامة في غالب الأحيان.

---

[1] أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، 2012، **المالية العامة**، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 41-42.

[2] زكاري محمد، 2013-2014، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1971-2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 16.

[3] بن عزة محمد، 2009-2010، ص ص12-14.

ب. النفقات في المجال غير الإنتاجي

وتتضمن النفقات في المجال غير الإنتاجي ما يلي:

-الإنفاق الاستثماري غير الإنتاجي: هي تلك النفقات الموجهة لخدمات الصحة ، التعليم والثقافة.

-الاستهلاك العام: وهي النفقات الموجهة لتقديم خدمات اجتماعية لمختلف فئات المجتمع كالضمان الاجتماعي وغيرها.

وبالتالي فقد أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دورا كبيرا، وهو ما أصبح يعرف بالدولة المنتجة، وأدى ذلك إلى تطور نظرته إلى النظام المالي للدولة، ومن ضمن ذلك سياسة الإنفاق الحكومي التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطط التنموية، ويمكن تلخيص أهم الأفكار المتعلقة بالنفقات الحكومية في الفكر الاشتراكي في النقاط التالية:

-تتولى الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة في القطاع العام المسيطر على الاقتصاد الوطني، والذي يعمل بدوره على الحصول على مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق استثماري يؤدي إلى نمو الناتج القومي.

-يهدف الإنفاق الحكومي في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية، بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية من تخصيص وتوزيع الموارد، بهدف تحقيق المصلحة العامة.

-كبر حجم الإنفاق الاستثماري وتوظيفه في شكل مخططات تنموية شاملة للنواحي الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: أهداف الإنفاق الحكومي

للإنفاق الحكومي عدة أهداف نوجزها فيما يلي:[1]

-تطوير القطاعات الاقتصادية.

-محاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

-تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

-مكافحة البطالة.

-تحقيق الصالح العام للمجتمع.

[1] مروان شموط وكنجو عبود كنجو ، 2008، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريد، مصر، ص 12.

المبحث الثاني: أنواع الإنفاق الحكومي، قواعده ومحدداته

في ظل الدولة الحارسة لم يكن تقسيم الإنفاق الحكومي موضوعا يثير اهتمام الباحثين الاقتصاديين حيث كان الإنفاق الحكومي محدود ا، ومع تطور دور الدولة ازدادت أهمية تقسيم الإنفاق الحكومي نظرا لتنوعه، تزايده واختلاف أثاره، وأصبح من الضروري وضع مجموعة من الضوابط والمحددات التي تضمن توجيه الإنفاق الحكومي لتحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة.

المطلب الأول: أنواع الإنفاق الحكومي

لقد تعددت تقسيمات الإنفاق الحكومي بتعدد معايير التقسيم التي تستند إليها، حيث تستوجب دراسة وتحليل الإنفاق الحكومي من قبل المفكرين الاقتصاديين وإدارته من جانب الدولة وضع تقسيمات للإنفلق الحكومي، ولكل دولة تقسيمها الخاص بها بما يناسب ظروفها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وهذا ما يعرف بالتقسيم الوضعي للإنفاق الحكومي.

الفرع الأول: أهمية تحديد تقسيمات الإنفاق الحكومي

لتحديد تقسيمات الإنفاق الحكومي أهمية كبيرة نظرا للأسباب التالية:

1.تسهيل صياغة وإعداد البرامج

يمثل ا لإنفاق الحكومي جزءا من ميزانية الدولة يدخل ضمن حساباتها ، وهو يرتبط ببرامج محددة تنفذها الأجهزة والوحدات العامة، وبذلك يمكن ترتيب تلك الحسابات من خلال تقسيم الإنفاق الحكومي لتسهيل عملية صياغة، إعداد وتنفيذ هذه البرامج.

2.تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية

تحتاج الدولة في سبيل تنفيذ خطتها المالية إلى تقسيم الإ نفاق الحكومي ضمن الميزانية حتى يتسنى للجهات المسؤولية تقييم وقياس كفاءة تنفيذ كل برنامج، ولتحقيق أغراض المحاسبة، المراجعة والمراقبة يجب الأخذ بعين الاعتبار:

- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها ، حيث أن تقسيم الإنفاق الحكومي يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط، تطورها وأهميتها النسبية بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى.
- تمكين الرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة، والتأكد من إنفاق المبالغ المخصصة في الأوجه التي قررت لها وليس في أوجه أخرى.[1]

الفرع الثاني: أنواع الإنفاق الحكومي

يصنف الإنفاق الحكومي استنادا للمعايير التالية :

1.المعيار الوظيفي:

يقسم الإنفلق الحكومي وفقا للغرض منه، أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاثة أنواع أساسية وهي:

[1] سوزي عدلي ناشد، 2009، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 33.

أ. النفقات الإدارية

وهي النفقات التي تتعلق بتسيير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات نفقات الدفاع، الأمن، العدالة والجهاز السياسي، وهي نفقات توجه لتلبية الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية الضرورية لحماية الأفراد، تحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.[1]

ب. النفقات الاجتماعية

وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، وتشمل هذه النفقات المبالغ المالية الموجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل والسكن، ويتم تخصيص الجزء الأكبر من هذا الصنف للإنفاق الحكومي لقطاع التعليم والتأمينات الاجتماعية.[2]

ج. الإعانات الاقتصادية

ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع من الإنفاق بالإنفاق الاستثماري، كون الدولة تعتمد عليه في زيادة الإنتاج القومي، وخلق رؤوس أموال الجديدة، ويضم هذا الإنفاق الحكومي كل ما ينفق على المشاريع العامة من مشاريع طاقوية ومشاريع البنية التحتية، إضافة إلى كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشاريع العامة والخاصة، وتعتمد الدول النامية على هذا الشكل من الإنفاق بشكل كبير لأن الدولة تقوم بنفسها بعملية التكوين الرأسمالي كونها تحتاج نفقات كبيرة من جهة، ولأنها تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى.[3]

2. المعيار الاقتصادي

يقسم الإنفاق الحكومي طبقا لهذا المعيار إلى الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي:

أ. الإنفاق الحقيقي

وهو تلك النفقات التي تصرف في مقابل حصول الدولة على الخدمات أو السلع أو رؤوس الأموال الإنتاجية اللازمة لسير المرافق العامة أو لإشباع الحاجات العامة،[4] وهذا النوع من الإنفاق يؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على أجور ورواتب العاملين، وكذا شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة،[5] ويمكن أن يؤثر هذا النوع من الإنفاق على الدخل القومي لأنه يسبب زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة، ويؤثر على حجم الناتج كما ونوعا.[6]

---

[1] أحمد زهير شامية و خالد الخطيب، 2012، ص 66.

[2] محرزي محمد عباس، 2008، **اقتصاديات النفقات العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، ص ص 70-71.

[3] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص 35.

[4] محمد شاكر عصفور، 2007، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، الأردن، ص ص 264-265.

[5] سعيد عبد العزيز عثمان، 2008، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، مصر، ص ص 470-471.

[6] بودخدخ كريم، 2009-2010، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص 14-15 .

ب .الإنفاق التحويلي

وهو تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات، ودون أن تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، فالدولة تهدف من خلاله إلى تحويل أو نقل جزء من الثروة أو الدخل القومي من قطاع إلى آخر أو من شخص إلى آخر داخل المجتمع بهدف تحقيق أهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو مالية، وتنقسم هذه الرفقات تبعا لأهم أهدافها إلى ثلاثة أنواع:

- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وتتمثل في الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المؤسسات الإنتاجية بقصد تخفيض تكاليف إنتاجه للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى معين لتمكين الطبقات المختلفة في المجتمع من استهلاك هذه المنتجات بأسعار معقولة، أو لمساعدة هذه المؤسسات على منافسة نظيرتها الأجنبية في الأسواق العالمية.[1]
- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وهي المبالغ التي تنفقها الدولة بهدف تحسين المستوى الاجتماعي لبعض فئات المجتمع، وتتضمن الإعانات التي تقدمها الدولة للفقراء، المحتاجين والعجزة من أجل تحسين مستواهم المعيشي بصورة دورية أو غير دورية، ومن أمثلتها رواتب التقاعد، ونفقات الت أمين الصحي، اشتراكات الضمان الاجتماعي والمعونة الوطنية للمحتاجين من المواطنين، بالإضافة إلى المساعدات الممنوحة للنوادي الرياضية والثقافية، الجمعيات الخيرية والمشاريع الاستثمارية المختلفة.[2]
- **النفقات التحويلية المالية :** وهي نفقات تنفقها الدولة عند قيامها بالنشاط الاقتصادي، وتتضمن أقساط استهلاك الدين العام والفوائد المترتبة عليه، وتقوم هذه النفقات بتحويل المبالغ النقدية من دافعي الضرائب إلى حاملي سندات الدين العام، وقد تزايد الإنفاق التحويلي بسبب توسع الحكومات في استخدام القروض العامة لتمويل عجز موازناتها المستمرة، واعتباره موردا عاديا لتمويل نفقات الموازنة العامة، و يلاحظ بوجه عام أن النفقات الحكومية التحويلية لا تؤدي لزيادة الدخل القومي بشكل مباشر، فهي لا تخلق خدمات أو منتجات جديدة؛ أي أنها لا تضيف شيئا لهذا الدخل وإنما تكتفي بالتأثير على قواعد توزيعه، غير أنه من الممكن أن تؤدي بعض النفقات الحكومية التحويلية لزيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة، وهذا ما يتحقق عن استخدام الدولة لها في دعم بعض المشروعات الإنتاجية، وزيادة حجم إنتاجها في المستقبل والتأثير تبعا لذلك بصورة إيجابية على حجم الدخل القومي.[3]

---

[1] جهاد سعيد خصاونة، 2010، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي (بين النظرية والتطبيق العلمي)** ، دار وائل للنشر، عمان، ص ص 48-49.

[2] عادل العلي، 2011، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي** ، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، ص 76.

[3] جهاد سعيد خصاونة، 2010، ص ص 49-50.

3. معيار التكرار والدورية

تنقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

أ. النفقات العادية

يقصد بالنفقات الحكومية العادية تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا في ميزانية الدولة كل سنة مالية، ومن أمثلته ا أجور الموظفين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، والإنفاق على تحصيل الضرائب وغيرها، والمقصود بالتكرار ليس تكرار حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.[1]

ب.النفقات غير العادية

وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مكافحة وإصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية، أو نفقات الحروب وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان تسديد النفقات العادية يتم من الإيرادات العادية فإن النفقات غير العادية تسدد من الإيرادات غير عادية كالقروض، ولذلك فإن الخطر الذي يمكن حدوثه في بعض الأحيان ناتج عن إساءة استخدام الإنفاق الغير عادي من طرف السلطات المالية في الدولة، ويظهر ذلك عادة عندما يحدث عدم توازن أو عجز في ميزانية الدولة، فتعمد هذه الأخيرة إلى تجنب بعض النفقات واعتبارها غير عادية لكي يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلا من الضرائب، وبذلك تظهر الميزانية متوازنة، ولذلك يجب عدم التوسع في تحديد المجالات التي تشملها النفقات غير العادية.[2]

4.معيار سيران الإنفاق الحكومي

يستند تقسيم النفقات الحكومية من حيث معيار سريانها ومدى استفادة أفراد المجتمع منها إلى نفقات قومية ونفقات محلية:[3]

أ. النفقات القومية(المركزية)

هي نفقات ذات طابع قومي ترد في ميزانية الدولة، وتتولى الحكومة المركزية إنفاقها، كنفقات الدفاع القضاء والأمن.

ب. النفقات المحلية (الإقليمية)

وهي النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات.

5. معيار الآثار الاقتصادية

تقسم النفقات الحكومية من حيث آثارها الاقتصادية إلى عدة تقسيمات هي:[1]

---

[1] مقراني حميد، 2014– 2015، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988–2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص11.

[2] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص44.

[3] برحماني محفوظ، 2015، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعية الجديدة، مصر، ص 34.

أ.النفقات الحكومية القابلة للاستهلاك الذاتي

وهي تلك النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها كوحدات الإسكان وخدمات الكهرباء والماء.

ب.النفقات الحكومية المتولدة

وهي النفقات التي يترتب عنها أثار اقتصادية واجتماعية على المجتمع، فيزداد بها الدخل الوطني كنفقات الصحة العامة والتعليم العام.

ج.النفقات الحكومية المنتجة

وهي النفقات التي تساهم في زيادة الدخل الوطني، والتي عادة ما تتعلق بالخدمات طويلة الأجل، ولا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي بل تمتد لفترات مقبلة، وهي ما يسمى بالخدمات المعمرة كالمباني الحكومية، الحدائق والمنتزهات العامة.

د. النفقات العامة الحكومية

وهي النفقات التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل، كأن تزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية.

هـ. النفقات الحكومية الاستثمارية

وهي النفقات الحكومية التي من شأنها إنشاء ثروة جديدة، وتشمل هذه النفقات زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

6.معيار من حيث الجهة الموجه إليها الإنفاق الحكومي

يرتكز هذا التصنيف على طبيعة النفقات وبصفة أدق على الجهة الموجه لها الإنفاق، ويعتمد على هذا النوع من التصنيف بصفة كبيرة في ميزانية الدولة السنوية نتيجة الخصائص التي تنفرد بها كل من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية:

أ.النفقات الجارية

وتسمى النفقات التسييرية إذ تعنى بتسيير الدولة وإشباع الحاجات العامة بصورة منتظمة، وتشمل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية أو العادية، و تهدف الدولة من خلال الإنفاق الجاري إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة، وتتضمن الإنفاق على السلع والخدمات ومرتبات الموظفين، بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها، وتدخل في هذا الإطار الإعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أو عينية، وسواء كانت تهدف إلى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو السلع والخدمات.[2]

---

[1] مقراني حميد، 2014- 2015، ص 13.

[2] هاجر سلاطني، 2013- 2014، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة** (دراسة مقارنة: الجزائر الإمارات العربية المتحدة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 26- 27.

ب.النفقات الاستثمارية

وتسمى أيضا نفقات التجهيز أو النفقات الرأسمالية، ويعنى هذا النوع من الإنفاق بتكوين وتحصيل رأس المال الثابت م ن الأراضي وكذا الأصول غير الهادية،[1] فهو بذلك يشمل الإنفاق على البنية الأساسية والمشروعات العامة، وكذا كل ما تدفعه في إعانات الاستثمار الخاص، ولقد كان الفكر الاقتصادي التقليدي ينظر إلى النفقات الاستثمارية على أنها نفقات ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة، وهي فترة تشييد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية، كالقروض والإصدار النقدي، واللجوء إلى هذه المصادر في التحويل يمكن أن يكون في حالات استثنائية وفقا لوجهة نظر الكلاسيك، ولكن مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم تطور مفهوم النفقة الحكومية وكذا زيادة الإعتماد عليها كأحد أهم الأدوات الهامة التي يمكن أن تحقق أهداف المجتمع (نمو اقتصادي، استقرار، عدالة اجتماعية...) فإن اعتبار النفقات الحكومية على أنها نفقة غير منتجة لم يعد مقبولا وغير مبرر، ذلك أنها أصبحت منتجة وقد تكون أكثر إنتاجية من النفقات الخاصة في العديد من الحالات و المجالات، ولذلك اتسع نطاق النفقات الحكومية ذات الطابع الرأسمالي، ولم يعد مقتصرا فقط على مشروعات البنى التحتية، بل امتد ليشمل إنشاء المشروعات العامة، وبصفة عامة فإن النفقات الحكومية علاوة على بنية الهيكلية، فهي تش تقل أيضا على الاستثمار في إنشاء المشروعات العامة، الإنفاق على الصيانة الشاملة والإعانات الاقتصادية للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقته الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج، وكذا الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال و التجديد وغيرها.[2]

المطلب الثاني: قواعد الإنفاق الحكومي

تتمثل القواعد التي يخضع لها الإنفاق الحكومي فيما يلي:

الفرع الأول: قاعدة المنفعة

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة الأمر الذي يقتضي تحديد أولويات الإنفاق الحكومي، والموازنة بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية واقتصادية، حيث يقرر في ضوء أهداف الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، بالإضافة إلى أخذ توزيع الإنفلق حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة بعين الاعتبار، وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى آخر وتتغير بالنسبة للاقتصاد الواحد من مرحلة إلى أخرى.[3]

الفرع الثاني: قاعدة الاقتصاد في الإنفاق الحكومي

تعد قاعدة الاقتصاد في الإنفاق الحكومي شرطا ضروريا لا بد منه ويقصد به التزام القائمين على عملية الإنفاق (الدولة و مختلف هيئاتها) بتجنب التبذير والإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام

[1] بودخدخ كريم،2009– 2010، ص40.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، 2008، ص 475.

[3] محمد طاقة وهدى العزاوي، 2007، ص 34.

والسعي إلى تحقيق عائد أكبر بأقل تكلفة ممكنة، ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات الحكومية والتي يقوم بها الجهاز إداري كفء ومستقل.[1]

الفرع الثاني: قاعدة المرونة

ويقصد بها مرونة الموارد المالية وقدرتها على الانتقال من قطاع لآخر ، للاستجابة لمختلف التغيرات كالأزمات بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى السياسية.[2]

الفرع الثالث: قاعدة الترخيص

وتعني هذه القاعدة عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بحصول الإذن، وذلك من طرف الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العامة، أو جهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف، حيث تنظم القوانين المالية في الدولة كل ما يتعلق بصرف الإنفاق الحكومي وإجراءاته، السلطة المختصة بالإذن بالصرف، والجهات المختصة بالرقابة على تنفيذ الإنفاق الحكومي، وقد وضح الجانب القانوني كيفية إجراء الإنفاق الحكومي، وأحكام الرقابة على تنفيذه في صورها الثلاثة المتمثلة فيما يلي:[3]

- **الرقابة الإدارية أو الداخلية**

وتتم عن طريق السلطة التنفيذية الممثلة بالوزارة المالية أو إحدى تنظيماتها، حيث ترتكز الرقابة في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في الأوجه الواردة في الموازنة العامة، وفي حدود الاعتماد المقرر.

- **الرقابة الخارجية المستقلة**

تتولى هذه الرقابة جهات مستقلة غير خاضعة لأي جهة متخصصة، و ذات صلاحيات واسعة في التدقيق والرقابة على تنفيذ النفقات الحكومية، و يعتبر هذا النوع من الرقابة اللاحقة أكثر فعالية، بحيث يقدم تقرير سنوي للجهات المختصة لتطبيق القوانين على الجهات المخالفة.

- **الرقابة البرلمانية**

وتقوم بهذه الرقابة السلطة التشريعية، من خلال متابعة تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية العامة وإيفاد لجان للمراقبة على أرض الواقع، كما لها الحق في استجواب الوزراء على عمليات الإنجاز.

الفرع الخامس: قاعدة العدالة في توزيع الإنفاق

ويقتضي تحقيق عدالة في توزيع المنفعة العامة، وعدم اقتصارها على طبقة أو فئة معينة ذات نفوذ بالدولة، وتقوم قاعدة العدالة في توزيع المنافع على فكرتين أساسيتين:

- أجهزة الدولة وجدت لمصلحة المجتمع و ليس لمصلحة الفرد.

---

[1] بن عزة محمد، 2009-2010، ص 21.

[2] فليح حسن خلف، 2008، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ص 116.

[3] بن عزة محمد، 2009- 2010، ص22 .

-الإنفاق الحكومي يتحمله كافة الأفراد أو القادرين منهم تطبيقا لقاعدة التضامن الاجتماعي.[1]

الفرع السادس: قاعدة الإنتاجية

يقصد بها مساهمة الإنفاق الحكومي في تطوير النشاطات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية منها.

المطلب الثالث: محددات الإنفاق الحكومي

يقصد بمحددات الإنفـاق الحكومي العوامل التي تحدد نطاق الحاجات العامة التي تقوم الدولة بإشباعها، فبعد التطور الذي شهدنه الدولة في مختلف النظم الاقتصادية أثير التساؤل حول مدى ونطاق الحاجات العامة التي يمكن أن تواجه النشاط المالي للدولة، ومن بين هذه المحددات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: المذهب الاقتصادي

إن المذهب الاقتصادي الذي تتبناه الدولة يعد أحد المحددات الرئيسية لنطاق النشاط المالي للدولة بشكل عام، والحاجات التي تقوم بإشباعها بشكل خاص، فرغم الرخاء الاقتصادي والقدرات المالية المتاحة للدولة في ظل المذهب الفردي الحر إلا أن الحاجات العامة كانت محدودة للغاية ومحصورة في الخدمات والمرافق الأساسية، أما في ظل المذهب الاشتراكي الذي يعطي أولوية للحاجات الجماعية على الحاجات الفردية فإن نطاق النشاط المالي للدولة أصبح متسعا بقدر ما تملكه الدولة من وسائل الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تزايد النفقات الحكومية مع اتساع الوظائف التي تمارسها الدولة في ظل المذهب الاشتراكي، وحاليا وبعد سقوط النظم الاشتراكية، وانخفاض عدد الدول التي تطبق المذهب الاشتراكي (كوريا الشمالية، كوبا والصين إلى حد ما)، إضافة إلى الاتجاه نحو العولمة التي تعني وحدة العالم واتصاله وارتباطه، وتوجه النظم الاقتصادية نحو التحرير والحرية الاقتصادية تغيرت طبيعة هذا الدور من ممارسة الأنشطة الاقتصادية إلى توفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص كي يمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية، عن طريق توفير الحكومة للمرافق العامة من طرق ومواصلات واتصالات وغيرها، ووضع السياسات الاقتصادية وسن القوانين التشريعية التي تحكم وتنظم العلاقات بين أفراد المجتمع.

الفرع الثاني: الطاقة المالية للدولة

إن قيام الدولة بإشباع الحاجات العامة يستلزم توفر الموارد المالية اللازمة لذلك، وعليه تعد قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات محددا أساسيا لنطاق النشاط المالي للدولة ولحجم النفقات الحكومية ومن بين الإيرادات التي تمثل مصدرا رئيسيا لتمويل النفقات ال حكومية الضرائب رغم وجود حدود لفرض هذه الأخيرة، فتجاوز هذه الحدود يمكن أن يضر بمستوى معيشة أفراد المجتمع ويؤثر على نشاطهم في العمل والإنتاج، كما يمكن اللجوء إلى الاقتراض لتمويل الإنفاق الحكومي، فقد أتاح تطور الفكر المالي أمام الدولة فرصة الاقتراض من الأفراد للقيام بذلك، فضلا عما تتيحه عملية الإصدار الجديد من أرباح وما توفره من

[1] عادل العلي، 2011، ص ص 45-46.

موارد مالية كبيرة للدولة تتيح لها التوسع في الإنفاق الحكومي،[1] وتتحدد المقدرة أو الطاقة المالية للدولة وفق عاملين أساسيين هما:[2]

1. المقدرة التكلفية

وهي المقدرة التحملية على تمويل الضرائب، إذ تبرز مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة والواجبة الدفع، وكلما ازدادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية، ومن ثم المقدرة أو الطاقة المالية للدولة، إلا أن الضرائب لا يمكن التوسع في فرضها بشكل كبير ومستمر لوجود حدود يجب التقيد بها.

2. المقدرة الإقراضية

تعني قدرة الدخل الوطني على إشباع حاجات الإقراض العام، أي قدرته على الاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية، وهذه المقدرة بصفة عامة تتوقف على حجم الادخار الفردي، ومدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات.[3]

الفرع الثالث: مستوى النشاط الاقتصادي

تشير الكثير من الدراسات التطبيقية منذ بداية القرن العشرين خصوصا في الدول الرأسمالية المتقدمة إلى وجود علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات الحكومية، وهكذا أصبح من المسلم به في الفكر المالي الحديث اتجاه الإنفاق الحكومي نحو التزايد بشكل مطرد مع التطور الاقتصادي للمجتمع.[4] فالعوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي تؤثر في حجم النفقات ال حكومية وحدودها لوجود علاقة بين النفقات الحكومية والمستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والدخل القومي والمستوى العام للأسعار، ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي، فالإنفاق ال حكومي أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام في جملته، ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق الحكومي بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (الإستهلاكي والاستثماري).[5]

---

[1] محمد البنا، 2009، ص 273- 274.

[2] ناويس أسماء، 2013-2014، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، ص ص 45- 46.

[3] بودخدخ كريم، 2009- 2010، ص 53.

[4] محمد البنا، 2009، ص ص 275- 276.

[5] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص60.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي وظاهرة تزايده

أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول إلى تنوع وتزايد الإنفاق الحكومي بصفة مستمرة بهدف التأثير على الجوانب الاقتصادية أو المالية، لتصبح بذلك ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ظاهرة اقتصادية تحظى باهتمام العديد من الاقتصاديين الماليين.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، كون الإنفاق الحكومي يحدث آثارا اقتصادية في عدة مجالات نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج

يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإنتاج بشكل مباشر كالنفقات الاستثمارية والإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود نفقات أخرى تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل غير مباشر كالنفقات الحربية والاجتماعية، ويتضح أثر هذه النفقات على الإنتاج كما يلي:[1]

1. النفقات الاستثمارية

وتتضمن أسعار الآلات ومعدات الإنتاج، وتشمل أيضا تكاليف إقامة مباني المصانع، وإنشاء وسائل المواصلات كالطرق والسكك الحديدية، وتؤدي النفقات الاستثمارية إلى زيادة رأس المال الوطني، وزيادة المقدرة الإنتاجية للبلاد، فضلا عن زيادة الخل الوطني في المدى الطويل، لذلك تهتم الدول النامية خاصة بالنفقات الاستثمارية رغبة منها في تحقيق التقدم الاقتصادي، ولأجل ذلك فهي تقوم بتوجيه قسم كبير من الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار في الصناعة والزراعة وغيرها من مجالات الاستثمار.

2. الإعانات الاقتصادية

وتشمل أنواع كثيرة من الإعانات نذكر منها:

أ. إعانات التصدير

وهي الإعانات التي تمنحها بعض الدول للمنتجين والمصدرين فيها، بهدف مساعدتهم على مواجهة المنافسة الأجنبية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع، تحسين الميزان التجاري وزيادة حجم العملات الأجنبية التي يحصل عليها المصدرون.

ب. إعانات للمؤسسات الخاصة

وهي الإعانات التي تمنح للمشروعات وخاصة التي تنتج للاستهلاك المحلي بهدف تشجيعها وتساهم هذه الإعانات في زيادة حجم الإنتاج في هذه المصانع، وازدهار النشاط الاقتصادي.

[1] محمد شاكر عصفور،2007، ص ص 300-301.

ج. الإعانات التي تمنح للمؤسسات العامة لتغطية العجز الحاصل في موازناتها

مثلا لإعانات التي تقدم لمؤسسات السكك الحديدية والخطوط الجوية وغيرها من المؤسسات التي تقدم خدمات عامة.

د. إعانات الاستهلاك

وتشمل الإعانات التي تدفع للمواد الأساسية الضرورية كالسكر، الأرز والدقيق لأجل تخفيض أسعارها، وبالتالي تخفيض تكاليف المعيشة، وتدفع عادة للمنتجين لها محليا أو المستوردين لهذه السلع.

3. النفقات الحربية

كان ينظر سابقا للنفقات الحربية على أنها من النفقات الإستهلاكية غير المنتجة، و التي تؤدي إلى تجميد استهلاك مبالغ مالية كبيرة بالإمكان استخدامها لإنتاج السلع للمواطنين، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، ولكن حاليا ثبت عدم صحة المفهوم المالي القديم للنفقات الحربية ، وتبين أنه توجد جوانب إيجابية وسلبية لهذه النفقات فالجوانب السلبية تتلخص في أن هذه النفقات تؤدي إلى تحويل بعض عناصر الإنتاج مثل الأيدي العاملة والموارد المادية من الإنتاج في الصناعات المدنية إلى أغراض عسكرية، وبالتالي فإن حجم الإنتاج المدني يقل ويرتفع ثمن بعض عناصره كالمنسوجات والمنتجات الجلدية والحديد وغيرها، وعليه تحدث النفقات الحربية أثرا انكماشيا في حجم الإنتاج الوطني، أما الجوانب الايجابية للنفقات الحربية فهي تؤدي أحيانا إلى زيادة الإنتاج المدني بطريقة غير مباشرة نتيجة التقدم في مجالا لبحوث العلمية والاختراعات التي يمكن أن تستخدم في المجالات الإنتاجية المدنية الأخرى.

4.النفقات الاجتماعية

يساهم هذا النوع من النفقات بشكل غير مباشر في زيادة الإنتاج، فالنفقات التي تصرف على علاج الموظفين والعمال وعلى تحسين ظروف معيشتهم وعلى تدريبهم تؤدي إلى زيادة كفايتهم ومقدرتهم على العمل والإنتاج، أما النفقات التي تمنح بشكل إعانات نقدية للعجزة والفقراء فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بصورة غير مباشرة، لأنها تصرف على استهلاك المواد والسلع الضرورية وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وهو ما يتبع بزيادة إنتاجها، وتجدر الإشارة إلى أن النوع الأول من النفقات الاجتماعية أكثر إنتاجية من النوع الثاني ولكن نفقات النوع الثاني لابد منها من الناحية الاجتماعية.

الفرع الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك

تؤثر النفقات الحكومية على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام، من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتتمثل هذه النفقات فيما يلي: [1]

[1] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص ص 76-77.

1.نفقات الاستهلاك الحكومي

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تنفقه الدولة لشراء سلع، أو القيام بمهمات لازمة لسير المرافق العامة، ومن أمثلتها النفقات التي تدفعها في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج، ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تعطي الدولة هؤلاء الأفراد مدا خيل كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع فإنها تقوم بتقديمها إليهم، وبالتالي لا تؤثر هذه النفقات على حجم الاستهلاك الكلي.

2.نفقات الاستهلاك الخاصة بمداخيل الأفراد

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالمداخيل بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها، وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات، وتعد هذه النفقات من بين النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابلا لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات، فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع مدا خيل الأفراد إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

الفرع الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل

تقوم الدولة بواسطة النفقات ال حكومية بتوزيع المداخيل على كافة الأفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، وتباشر الدول تدخلها في توزيع الدخل على مرحلتين:[1]

1.المرحلة الأولى: تتدخل الدولة في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه، وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، ومن ثم توزيع مداخيل جديدة على عناصر الإنتاج تتمثل في الأجور، الفوائد والأرباح؛ أي أنها تؤدي إلى توزيع المداخيل بين المنتجين.

2.المرحلة الثانية: تتدخل الدولة من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل الوطني، وهنا تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول الناتجة عن التوزيع الأولي، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، حيث تعتمد على الأدوات المالية في ذلك كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة أو فروع الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة تأثير الإ نفاق الحكومي على توزيع الدخل لا تقتصر على طبيعة النفقات الحكومية فقط، بل تتطلب معرفة مصدر تمويل هذه النفقات كالضرائب التي تفرض على أصحاب المداخيل المرتفعة، أو التي تفرض على الطبقة المتوسطة والفقيرة.

الفرع الرابع: أثر الإنفاق الحكومي على التوظيف

تستخدم الدولة النفقات الحكومية كأداة من أدوات السياسة المالية لمواجهة حالة الكساد، ولمحاربة مشكلة البطالة، فمن أجل زيادة فرص العمل تقوم الدولة بزيادة إنفاقها، وتتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة ذات النفع العام كالطرق العامة والمباني والإنشاءات الحكومية وغيرها، ويترتب عن هذا الإنفاق توزيع

[1] مقراني حميد، 2014- 2015، ص ص24- 25.

المداخيل على الأفراد وزيادة الاستهلاك والاستثمار، عن طريق تحويل جزء من مداخيل المشروعات العامة إلى الاستهلاك والاستثمار، وعليه تقوم الدول بتغيير سياسة الإنفاق لمواجهة حالتي الكساد والتضخم، ففي فترات الكساد تزيد من إنفاقها، وفي حالة التضخم تقلل من نفقاتها لكي تخفف من أثار التضخم على الاقتصاد.[1]

الفرع الخامس: أثر الإنفاق الحكومي على مستوى الأسعار

يؤثر الإنفاق الحكومي على مستوى الأسعار على النحو التالي:[2]

- التأثير على قوى العرض والطلب للسلع والخدمات التي يتم تبادلها في الأسواق المحلية.
- اتخاذ الإجراءات التنظيمية من قبل الدولة.

فإذا كان أثر الإنفاق على زيادة عرض السلع والخدمات أكبر من الأثر على زيادة الطلب الكلي فان ذلك يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار، ويرجع ذلك إلى أن العرض أكبر من الطلب، أما إذا زاد الطلب الكلي بمقدار أكبر من العرض فان مستوى الأسعار سوف يتغير ويرتفع.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

لقد عرف حجم الإنفاق الحكومي تطورا كبيرا في مختلف أوجهه، نتيجة لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بهدف إقامة توازن اقتصادي واجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي جعل ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي مع زيادة الدخل القومي من أكثر الظواهر التي شغلت اهتمام العديد من الاقتصاديين ولقد كان العالم الألماني فانجر أول من أشار لهذه الظاهرة ، وقد صاغ استنتاجه حول ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في صورة القانون الاقتصادي الذي سماه بقانون فانجر، ويتمثل مضمون القانون في أنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي لمجتمع ما استتبع ذلك توسع في أدوار الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ولكن لا يؤدي ذلك دائما إلى زيادة في نصيب دخل الفرد من الدخل الوطني، أي أن الزيادة في معدلات الإنفاق الحكومي لا تعني دائما الزيادة في قيمة المنفعة الحقيقية المترتبة على الإنفاق في صورة أنواع للخدمات المؤداة من طرف الدولة وتحسين أدائه ا، كما لا تعني الظاهرة أيضا زيادة عبء التكاليف الواقعة على عاتق الأفراد كزيادة الاقتطاعات الضريبية مثلا، وذلك يعني أن لظاهرة تزايد الإ نفاق الحكومي أسباب ظاهرية المقصود بها زيادة الإ نفاق الحكومي دون زيادة المنفعة الحقيقية للخدمات العامة، كما قد ترجع لأسباب حقيقية، أي نتيجة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذا الإنفاق.[3]

---

[1] محمد شاكر عصفور،2007، ص 103.

[2] Mukesh .K , Vinod.S,2015, Public expenditure , economic growther and inflation , allied publisher p v , Ltd, India p6 .

[3] بن داود إبراهيم، 2010، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص ص 61- 62.

الفرع الأول: الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي

تتمثل الأسباب المؤدية إلى الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي فيما يلي:[1]

1.تدهور قيمة النقود

يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض قدرتها الشرائية، مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل ويترتب عن تدهور قيمة النقود زيادة النفقات ال حكومية لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عددا أكبر من الوحدات النقدية مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة في النفقات الحكومية زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.

2.اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة

مع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الميزانية العامة ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن ت ظهر في الميزانية، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات الحكومية في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضاها تغيير المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

3.زيادة مساحة الدولة أو عدد سكانها

فاتساع أقاليم الدولة يعد سببا لزيادة النفقات في موازنة الدولة ظاهريا، ويمكن معرفة ذلك من خلال معرفة نصيب الفرد من النفقات الحكومية، وبالتالي من الخدمات المقدمة من قبل الدولة.[2]

الفرع الثاني: الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي

تترتب الزيادة الحقيقية في النفقات الحكومية عن الأسباب التالية:

1. الأسباب الاقتصادية

وهي ناتجة عن عنصرين رئيسيين، وهما:

أ. زيادة الخل الوطني

الزيادة في الدخل الوطني تتبعها زيادة في حجم الإنف اق الحكومي، لأن الزيادة في الدخل الوطني تؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، و إلى طلب المزيد من الخدمات وبالتالي ارتفاع الإنفاق الحكومي للدولة لأجل إشباع الحاجات العامة المتزايدة.

[1] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص ص 64- 65.

[2] محمود حسين الوادي زكرياء احمد عزام، 2007، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، ص ص 133- 134..

ب. التطور الاقتصادي للدولة

إن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعتبر من أكثر العوامل المفسرة لظاهرة التزايد المستمر في الإنفاق الحكومي، من خلال زيادة الدخل والتوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (وبالأخص في حالة الكساد) ومواجهة المنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات القومية فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من الزيادة في حجم التكاليف أو الأعباء العامة، بغض النظر عن حجم أنواع الضرائب المقررة، حيث أن هذه الموارد المتاحة تمكن الدولة من مضاعفة إنفاقها في مختلف الأوجه بالإضافة إلى أن التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، بهدف إكساب موارد جديدة لخزانة الدولة، وإما التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار، وتوجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية الاقتصادية في الدولة.[1]

2. الأسباب الاجتماعية (تطور الوعي الاجتماعي)

ترتبط العوامل الاجتماعية بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي، وعدالة توزيع الدخل وتزايد درجة تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية كصيغة ملازمة للتطور الاقتصادي، وما يرافق ذلك من اتساع المدن وتزايد سكانها ومتطلباتها من طرق ومواصلات وخدمات أخرى، مما يدفع الحكومة إلى زيادة فعالياتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.[2]

3.الأسباب السياسية

أدى تغير الفلسفة السياسية للدولة في الداخل والخارج إلى زيادة الإ نفاق الحكومي ، ففي المجال الداخلي أدت زيادة الوعي لدى المواطنين إلى مطالبة الدولة بتقديم المزيد من الخدمات، وتنفيذ العديد من المشاريع، أما في المجال الخارجي فقد اتجه الإنفاق الحكومي نحو الزيادة ولاسيما نفقات وزارة الخارجية بسبب ازدياد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وانضمام المنظمات، وحضور موظفيها المؤتمرات الدولية والإقليمية، كما أن فتح السفارات والقنصليات في مختلف الدول يكلف الدولة مبالغ كبيرة، يضاف إلى ذلك تقديم الإعانات للدول الأخرى لتدعيم العلاقات بين الدول، وتقديم المساعدات للدول التي تصاب بكوارث طبيعية، وهو ما يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية زيادة كبيرة.[3]

4. الأسباب الإدارية

إن التطوير والتدريب والتحديد في العمل الإداري بحاجة إلى زيادة الإنفاق ال حكومي، أما في الدول النامية فإن الإنفاق الحكومي في هذا المجال أكبر حجما، مما أدى إلى انتشار الفساد الإداري.[4]

---

[1] محمد شاكر عصفور، 2007، ص ص 296- 297.

[2] أمل حمدان خفاجة، 2012- 2013، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ،اقتصاديات التنمية ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 31.

[3] محمد شاكر عصفور، 2007، ص ص 296-297.

[4] أمل حمدان خفاجة 2012- 2013، ص 31.

5. الأسباب المالية

تتمحور هذه الأسباب في أمرين هامين: [1]

- سهولة الاقتراض في الوقت الحالي، الأمر الذي يساهم في كثرة الاقتراض حيث أصبحت الدول تميل إلى عقد القروض العامة لتلبية ما يلزمها وتغطية أي عجز في إيراداتها، مما يزيد من حجم الإ نفاق الحكومي لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.
- وجود فائض وم وارد مالية غير مستخدمة في الإيرادات العامة وغير مخصصة لغرض معين ما يحفز الحكومات لإنفاقه، وتظهر خطورة ذلك في الحالات التي يتوجب فيها تخفيض الإنفاق، حيث يصبح من الصعب على الدولة أن تقوم بخفض كثير من بنود الإنفاق الحكومي.

6. الحروب

تعتبر الحروب من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإ نفاق الحكومي زيادة حقيقية، فالتسابق والتنافس على الحصول على أحدث المعدات الحربية يزيد من التكاليف الحربية، بالإضافة إلى ما يصرف على الجنود وإعانة عائلات الضحايا وتعويض خسائر المدنيين، ودفع قيمة القروض التي تصرف لتمويل الحروب، وبعد انتهاء الحروب تنخفض الإ نفاق الحكومي ولكن سرعان ما يأخذ في الزيادة تدريجيا، وذلك لاستبدال الأسلحة القديمة بالأسلحة الحديثة حتى تكون الدولة في حالة استعداد دائم لمواجهة ما قد يطرأ من مستجدات في المستقبل.[2]

[1] عدة أسماء، 2015-2016، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر ص 56.

[2] محمد شاكر عصفور، 2007، ص ص 296- 297.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن الإنفاق الحكومي الذي يعد أحد أهم أدوات السياسة المالية قد تطور مفهومة مع تطور دور الدولة في مختلف المذاهب الاقتصادية، حيث تم حصر أوجه الإنفاق في أقل الحدود المتمثلة في المهام التقليدية للدولة في الفكر الكلاسيكي (الدولة الحارسة) ليصبح الإنفاق الحكومي أداة هامة للتدخل في النشاط الاقتصادي إثر تدخل الدولة فيه بعد ظهور أفكار كينز (الدولة المتدخلة).

في هذا السياق، أصبحت الدولة تعتمد على الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف التنموية التي تسعى لبلوغها، نظرا لآثاره المباشرة على المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج القومي والاستهلاك، وآثاره غير المباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل، مما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وجعل ظاهرة تزايد النفقات الحكومية تعد إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء رغم اختلاف أسبابها من دولة إلى أخرى، مما يستوجب الالتزام بمجموعة من الضوابط والمحددات لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي ووسيلة تمويلية بديلة تدعم الموارد المحلية للدول المضيفة له، الأمر الذي دفع مختلف الدول إلى التنافس لاستقطابه من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب، نظرا للدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق زيادة تراكم رأس المال الحقيقي الذي ينعكس إيجابا على تطور اقتصاديات الدول المضيفة، توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية، نقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

ونظرا لأهمية لاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية سنقوم بدراسة إطاره النظري في هذا الفصل، من خلال تقسيم هذا الأخير إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

المبحث الثاني: دوافع، محددات، أشكال والآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

نظرا للمكانة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي خصوصا في اقتصاديات الدول المضيفة، والمزايا التي يتمتع بها، تم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية الاستثمار الأجنبي من خلال عرض تعريفه، أهدافه و أهم أشكاله.

المطلب الأول: تعريف، أهداف وأشكال الاستثمار الأجنبي

كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال لدى المفكرين الاقتصاديين، ولقد أصبح قضية أساسية متداولة محليا ودوليا، لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي عدة تعار يف نكر منها:

-الاستثمار الأجنبي هو: الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد دولة ما.[1]

-الاستثمار الأجنبي هو: جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت الأدوات المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.[2]

-الاستثمار الأجنبي: هو وسيلة من وسائل التمويل الأجنبي، حتى تقوم الدولة الأجنبية بالاستثمار في الدول النامية، سواء كان استثمار مباشر عن طريق إقامة المشروعات وتملكها كليا أو جزئيا، أو استثمارا غير مباشر عن طريق شراء أسهم في المشروعات القائمة.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدول المضيفة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية، سياسية ومالية.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي مجموعة من الأهداف تخدم مصالح كل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي نذكرها فيما يلي:[4]

1. أهداف البلد المضيف

يسعى كل بلد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالحه من خلال جذبه للاستثمارات الأجنبي ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

---

[1] زغيب شهرزاد، فيفري 2005، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق**، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 2.

[2] محمد فاضل لعبيدي، 2012، **البيئة الاستثمارية**، مكتبة المجمع العربي، الأردن، ص 28.

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، 2007، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، ص 69.

[4] سالكي سعاد، 2010-2011، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 73.

- المساهمة في التخلص والتخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية.
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه واستثماراته.
- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
- المساهمة في زيادة الصادرات أو التقليل من الواردات أو كلاهما معا حسب نوع الاستثمار الأجنبي، وهو ما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

2. أهداف المستثمر الأجنبي

يسعى المستثمر الأجنبي لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- الحصول على مردودية أعلى من تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو استثمر المستثمر الأجنبي في بلده الأصلي.
- الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاته التي لم يسعها السوق المحلي للدولة المصدرة للاستثمار.
- الحصول على المواد الأولية بأسعار منخفضة لأجل استخدامها في التصنيع.
- الحصول على اليد العاملة ال منخفضة التكلفة مقارنة باليد العاملة في الدولة الأم لل مستثمر الأجنبي وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج، لأن العمل يعد أحد عوامل الإنتاج الأساسية.

الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي

يصنف الاستثمار الأجنبي وفقا لمجموعة من المعايير تتمثل في:[1]

1. معيار الزمن

يتم التفرقة بين نوعين من الاستثمارات نذكرها فيما يلي:

أ. الاستثمار الأجنبي قصير الأجل

وهو الاستثمار الذي يعد سعر الصرف العامل المحرك له، وعادة ما يتضمن تحركا لرأس المال لمدة تقل عن سنة.

ب. الاستثمار الأجنبي طويل الأجل

وهو الاستثمار الذي تتم فيه تحركات رؤوس الأموال بين البلدان لمدة تزيد عن سنة واحدة، ويساهم هذا النوع في تنمية الاقتصاديات المضيفة له، ويظهر ذلك من خلال أثر كل من السيولة والإنتاج، فمن خلال أثر السيولة نلاحظ أن تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار في البلدان المضيفة لها، وبالتالي زيادة مداخيلها وقدراتها الاستيرادية، أما فيما يتعلق بأثر الإنتاج ف إن الاستثمار الأجنبي يعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية في الصناعة أو القطاع المعني، ويمكنه أيضا أن يمتد إلى كافة ال قطاعات

[1] يحي سعيدي، 2006-2007، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر ص ص 61-62.

الاقتصادية للبلد المضيف، وبالتالي تأثيره على زيادة قدرة هذا الاقتصاد على الإيفاء بالالتزامات المترتبة على تدفق هذا النوع من رأس المال.

1. معيار المصدر

ويتضمن هذا المعيار نوعين من الاستثمار وهما كالتالي:

أ. الاستثمار الأجنبي العام

وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي تقوم به الدول والحكومات الأجنبية أو المؤسسات التابعة لها أو المؤسسات الدولية والإقليمية، ويتخذ في معظم الأحيان شكل قروض نقدية أو عينية أو كلاهما.

ب. الاستثمار الأجنبي الخاص

وهو الاستثمار الذي يكون مصدره الأفراد أو الشركات الأجنبية التي تمثل القطاع الخاص في الدولة المصدرة، وقد شجع العديد من الاقتصاديين هذا النوع من الاستثمار كونه يعد مظهرا من مظاهر النشاط الاقتصادي الحر الذي يؤدي إلى الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة.

3. معيار القدرة على السيطرة والتحكم

يصنف الاستثمار الأجنبي وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي هذا النوع من الاستثمارات على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من المشروع أو امتلاكه كليا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المست ثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات.

ب. الاستثمار الأجنبي غير المباشر

هي الاستثمارات الخارجية أو مص ادر رؤوس الأم وال المتاحة للاستثمار في الخارج عن طريق المؤسسات الإقليمية والدولية وغيرها، والتي تقوم باستثمار هذه الأموال في مشروعات استثمارية في أي وجه من أوجه الاستثمار الأخرى، وفي ظل هذا النوع من الاستثمارات لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار.[1]

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال تدفق رؤوس الأموال الدولية التي تتنافس الدول لاستقطابه معتمدة في ذلك على توفير المناخ الاستثماري المناسب، وفيما يلي عرض لتعريفه، أهميته خصائصه وأهم النظريات المفسرة له.

[1] فيصل حبيب حافظ، 2004-2005، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 24.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة تعاريف نذكر منها:

-الاستثمار الأجنبي المباشر هو: تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.[1]

-الاستثمار الأجنبي المباشر هو: السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة ؛ أي تأسيس شركات أو دخول كشركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة.[2]

-الاستثمار الأجنبي المباشر هو: قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دولة أخرى، بحيث يقوم المستثمر بدور فعال في إدارة موجودات من خلال تأسيس الشركات أو المساهمة فيها.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام المستثمر الأجنبي بإقامة وامتلاك مشاريع خارج موطنه الأصلي، بهدف تحقيق عوائد اقتصادية.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي: [4]

-تعويض العجز في الادخار المحلي، وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي.

-نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير الخبرة الإدارية والتسويقية.

-خلق فرص عمل والحد من مشكلة البطالة.

-دعم ميزان المدفوعات.

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الأساسي لعملية التصدير.

-الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر من مصادر التمويل الخارجي خاصة في الدول النامية.[5]

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المزايا والعيوب نوجزها فيما يلي:

---

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، 2007، ص 31.

[2] فريد النجار، 2000، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة الإسكندرية، مصر، ص 24.

[3] Harrsion.G.B, 2009**, Foreign direct investment Nova Scinse Publishers, MSA, pl.**

[4] مخناش فتيحة وصالحي نجية، 2013، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس، ص 67.

[5] محمد لحسن علاوي وكريم بوروشة، 2015، **أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2012)**، مقال منشور في مجلة رؤية اقتصادية، العدد 9،جامعة حمة اخضر، الوادي، الجزائر، ص 38.

الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الخصائص تتمثل في المزايا والعيوب لكل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف.

1. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة والمستثمر الأجنبي المباشر فيما يلي:

أ. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي:[1]

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال توفيره لرأس المال النقدي والعيني، عن طريق القيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل.
- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، مما يحسن ميزان المدفوعات
- تقليص حجم البطالة، من خلال المشروعات الجديدة التي تقيمها الشركات المتعددة الجنسيات من أجل القيام بإعمالها الخاصة.
- الرفع في كفاءة الشركات المحلية، عن طريق إقامة علاقة مباشرة بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية، وقد تكون العلاقة بينهما خلفية متمثلة في وظيفة الإنتاج أو التموين، أو علاقة أمامية متمثلة في وظيفة التسويق.
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحسين الاستثمار المحلي، من خلال تدفق رؤوس الأموال الاجنبية والمدخرات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي ترفع بدورها من المدخرات.
- فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق المنتجات للمستثمرين الأجانب.
- يساعد على زيادة القدرة التصديرية لاقتصاديات الدول المضيفة.

ب. المزايا بالنسبة للمستثمر الأجنبي

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:[2]

- سهولة الحصول على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك المشروعات الاستثمارية تملكا مطلقا من طرف المستثمرين الأجانب.
- سرعة التعرف على طبيعة السوق بالدولة المضيفة ، وإنشاء قنوات التوزيع لتسويق منتجاته.
- تسهيل مهمة المستثمر الأجنبي في الحصول على القروض المحلية والمواد الخام للشركة الأم.

---

[1] أمال تحنوني وبلال ملاخسو، 2015، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية** مداخلة في الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ص 9.

[2] خاطر أسمهان، 2012- 2013، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 65.

2. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[1]

أ. العيوب بالنسبة للدولة المضيفة

تتمثل عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة ما يلي:

- أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية.
- ظهور تعارض في المصالح بين الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب.
- لا يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية.

ب. العيوب بالنسبة للمستثمر الأجنبي

تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- تعرض المستثمر للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة.
- ارتفاع درجة المخاطرة في بعض الدول.
- عدم القدرة على مزاولة النشاط نتيجة الاحتياجات إلى رؤوس أموال ضخمة بالنسبة للشركات الأجنبية الصغيرة الحجم.
- حدوث تعارض بين الطرفين خاصة ما يتعلق بالرقابة على النشاط، إدارته ونسبة المساهمة فيه.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مزدوج على الدول المضيفة والدولة الأم، الأمر الذي دفع الكثير من الاقتصاديين لدراسة هذه الظاهرة، ووضع نظريات لشرحها نوضحها فيما يلي:

1. النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

أ. النظرية الكلاسيكية

يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية أن الاستثمار الأجنبي لا يخدم مصالح البلد المضيف بقدر ما يخدم مصالح البلد الأجنبي المستثمر، وهذا يعني أن انتقال رؤوس الأموال من البلد الذي تكون إنتاجية رأس المال فيه أعلى من البلد الذي تكون فيه إنتاجية رأس المال أقل،[2]وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات نذكرها فيما يلي ما يلي:[3]

- ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

---

[1] خيالي خيرة، 2015- 2016، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر 2000-2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص 10- 13.

[2] نعيمة أوعيل، 2016، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر**، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر، ص 32.

[3] كريمة قويدري، 2010-2011، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 12.

-قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

-تؤدي منتجات الشركات المتعددة الجنسيات إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

-وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها، من خلال خلق التبعية الاقتصادية والسياسية.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة، وهي فرضية غير واقعية.

ب. نظرية الميزة الاحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية تفسير الأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن هذه الشركات تمتلك قدرات وإمكانات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية، لكون هذه الأخيرة غير قادرة على الحصول على تلك الميزات، ويعد الاقتصادي ستيفن هايمر أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على مميزاتها في ظل هيكل احتكاري.[1]

ج. نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر نذكر ما يلي:[2]

-اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

-توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.

-قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج ، والاستفادة من اقتصاديات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل تكلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تنتج بتكلفة مرتفعة وسعر أعلى.

-الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها التي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

2. النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

---

[1] عدنان داود ومحمد العذاري، 2015، **أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية** ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 63- 64.

[2] كريمة قويدري، 2010-2011، ص ص 12- 13.

أ. نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه، وحسب هذه النظرية يمر المنتوج بأربعة مراحل أساسية، وهي:[1]

أ.1. مرحلة الإنتاج والبيع

يهدف المستثمرون من إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها من قبل إلى بيعها في السوق المحلي بأسعار مرتفعة، حيث تكون تكلفتها مرتفعة في البداية وعرضها محدودا إلى أن يتم تجميع معلومات كافية عن ردود أفعال المستهلكين، وبعد تكوين فكرة كاملة عن السوق وارتفاع التكلفة تصبح المؤسسة قادرة على التغلب على المعوقات، وتحديد حجم الإنتاج الذي يجب إضافته، فإذا زاد الطلب عليها تضع خطة للاستفادة أكثر من مزايا عملية الإنتاج الكبير.

أ.2. مرحلة التصدير والنمو

في هذه المرحلة تبدأ عملية التوسع الحقيقي، بحيث يتم تسويق المنتج في أغلب الأسواق العالمية نتيجة الطلب المتزايد للمستهلكين على هذا المنتج، مما يترتب عليه تحقيق أرباح طائلة للمنتج.[2]

أ.3. مرحلة نضوج السلعة

في هذه المرحلة يشهد المنتج نموا سريعا يصاحبه زيادة في الاستهلاك وتبدأ المنافسة في الظهور حيث تصبح تكاليف الإنتاج عنصرا إستراتيجيا، ويصبح الطلب عليها في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر، وبالتالي يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في السوق المحلي للدولة الأم، مما يدفع المؤسسة إلى تطوير إستراتيجيتها التسويقية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى الأسواق الخارجية، فتنشأ فروعا لها في الخارج لتفقد مع مرور الوقت ميزاتها التنافسية وتصل إلى مرحلة التدهور.[3]

أ.4 مرحلة الانحدار والتدهور

في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بالبحث عن سلعة جديدة في السوق، في حين تعمل المؤسسة جاهدة للبقاء لأطول مدة في السوق، عن طريق تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة المنتوج في أسواق لم يصل إليها بعد، إضافة إلى قيامها بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغيرات على السلعة وأسعارها، وفي نفس الوقت تعتمد الإستراتيجية الهجومية باختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق من جديد.[4]

---

[1] نعيمة اوعيل، 2016، ص ص 37-38.

[2] مصباح بلقاسم، 2005-2006، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر، الجزائر، ص 13.

[3] عدنان داود ومحمد العذاري، 2015، ص 66.

[4] نعيمة اوعيل، 2016، ص ص 39-40.

ب. نظرية احتكار القلة

تبين هذه النظرية أن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أسواق احتكار القلة التي تضم قلة من الشركات المنتجة الكبيرة، وتجعل المنافسة الاحتكارية صعبة على الشركات التي تنمو عن طريق المضاربة السعرية، وبذلك فإن هذه الشركات الكبيرة تسعى إلى تعزيز فرصتها في النمو عن طريق الاستيلاء على أسواق خارجية بالإنتاج فيها، وبالتالي تعزز المستوى العام لربحيتها، ويتضح من خلال هذا أن الهدف الأساسي للشركات متعددة الجنسيات هو النمو لتحقيق أرباح كبيرة.[1]

ج. نظرية الميزة النسبية

يعتبر الاقتصاديان كوجيا وأوزارو أهم رواد هذه النظرية، وقد حاولا تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية التي تتمتع بخصائص تسييرية وتنظيمية وتكنولوجية تختلف عن مثيلتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، [2] فطورا نموذجا يمزج بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة كالتميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، ومع الاستبدال الجزئي للسوق يجب زيادة التدخل الحكومي لخلق حالة التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية الميزة النسبية تدمج بين النظريات التجارية ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبهذا برهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل عن التجارة، في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى كون الشركات اليابانية طورت من مهاراتها استجابة للبيئة التي تعمل فيها في الدول المضيفة.[3]

د. النظرية الانتقائية لجون دنينغ في الإنتاج الدولي

سميت هذه النظرية بالانتقائية لأنها تفسر كيفية الاختيار بين ثلاث سياسات رئيسية تتضمن العمل الاقتصادي الدولي، وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير والترخيص.[4]

وقد قام الاقتصادي دنينغ بالربط بين نظرية المنش آة الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع، وأوضح دنينغ أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج.

---

[1] عدنان داود ومحمد العذاري، 2015، ص 67.

[2] جابر سطحي، 2017-2018، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس، جازي و اوريدو)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 9 .

[3] بيوض محمد العيد ، 2010-2011 ، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية(دراسة مقارنة: تونس، المغرب، والجزائر)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 28.

[4] عبد لكريم بعداس، 2007 - 2008، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 98.

وهي:[1]

- ملكية الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
- أن تتوفر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

المبحث الثالث: دوافع، محددات، أشكال والآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال نظرا لتعدد المعايير المستخدمة في تصنيفه ، والذي تدفعه مجموعة من العوامل للاستثمار داخل هذه الدول كالموارد الطبيعية وكبر السوق الداخلية، إذ يترتب عن هذه الاستثمارات مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية، وهو ما نوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الدوافع والمحددات يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الدوافع نذكر منها:[2]

- البحث عن أسواق جديدة لتسويق منتجاتها التي تعتبر فائضا تعجز عن تسويقه في البلد الأم.
- توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية مثل (الحروب، التأميم والمصادرة) وانتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر.
- استغلال القوانين التي تشجع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة لأجل جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تمتع الشركات الأجنبية بالتكنولوجيا التي تمكنها من منافسة الشركات المحلية، بالاعتماد على الأسعار وجودة المنتج والخدمة.
- إيجاد منافذ ومجالات لاستخدام الفوائض المالية.
- زيادة فرص تحقيق الأرباح في الدول المضيفة.
- إمكانية فرض المستثمر الأجنبي للسيادة على الاقتصاد وسياسة الدول المضيفة لهذا الاستثمار، خاصة إذا ما ارتكز في القطاعات الإستراتيجية للبلد المضيف.
- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى، عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] كريمة قويدري، 2010-2011، ص 19.

[2] سحنون فاروق، 2009-2010 ، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، سطيف 1،الجزائر، ص 9.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تسود في الدول المضيفة، وهو ما نوضحه من خلال ما يلي:[1]

1.البيئة السياسية

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ القرار بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة، أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

2.البيئة الاقتصادية

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها يمثلان عاملين هامين من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة منخفضة التكلفة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبر عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمال ي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق، إضافة إلى توفر البني الهيكلية كميزة لجاذبية الاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى التحتية تعتبر جاذبة للاستثمار.

3.البيئة التشريعية والقانونية

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات ت منح للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة للضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية كمخاطر التأميم والمصادرة ، فضلا عن حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والمساس بسيادة الدولة المضيفة ومكانتها.

4.البيئة الإدارية

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وتتمثل أهم مظاهر البيئة الإدارية في وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن

[1] صياد شهيناز، 2012-2013، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، ص ص 14-15.

المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك التخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق معيارين أساسيين هما:[1]

الفرع الاول: معيار الدوافع (الحوافز)

تقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق هذا المعيار إلى:

1. الاستثمارات الباحثة عن الميزة النسبية

يعتبر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الغالب في البلدان النامية،حيث يسعى للاستفادة من مزايا تلك الدول ، ويشجع زيادة الصادرات من المواد الأولية، وكذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومداخلات الإنتاج الوسيطية.

2. الاستثمار الباحث عن الأسواق

ساد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويهدف إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية للدول المضيفة أو الدول المجاورة لها، وخاصة تلك التي كانت توجه إليها المنتجات في فترات سابقة.

3. الاستثمار الباحث عن الكفاءة

وهو الاستثمار الذي يهدف إلى تخفيض تكاليف كافة العمليات الإنتاجية وتعظيم الربح، من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وأغلب هذه الاستثمارات تتم بين الدول المتقدمة.

4. الاستثمار البلحث عن أصول إستراتيجية

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

الفرع الثاني: معيار الملكية

تصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق هذا المعيار إلى:[2]

1. الاستثمار المشترك

هو أحد أشكال المشروعات الذي يملكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويتضمن هذا النوع من الاستثمار عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية.

2. الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي

وهو الشكل الأكثر تفضيلا بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق، أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة، حيث نجد أن الدول النامية تتردد كثيرا حول هذا الشكل، ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من أثار سلبية

[1] حسن كريم حمزة، 2010، **العولمة المالية و النمو الاقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 75.

[2] خالد راغب الخطيب، 2012، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات**، دار البداية ناشرون و موزعون، ص 217.

على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.

3. مشروعات أو عمليات التجميع

وتأخذ شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي.

4.عمليات الاندماج أو التملك

وهي قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الآثار الاقتصادية الإيجابية و السلبية نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

من بين الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

1. أثر الاستثمار الأجنبي على سوق العمل

تعتبر البطالة من المشاكل العويصة التي تواجه مختلف الدول المتقدمة منها والمختلفة، وهذا ما يجعل هذه المشكلة أحد أهم الدوافع و الأسباب التي تدفع بالدول إلى التنافس فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية للتخلص من هذه المشكلة أو للحد من تفاقمها، حيث تساهم هذه الاستثمارات في خلق فرص للعمل في ضوء الاعتبارات والافتراضات الآتية:[1]

- إن وجود الشركات العابرة للقارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية و خلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة.
- يتم دفع الضرائب على الأرباح المحققة من طرف الشركات الاستثمارية الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة التي تمكنها من التوسع و إنشاء مشروعات استثمارية جديدة وخلق فرص عمل جديدة.
- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها مع الا نتشار الجغرافي لها سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.
- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل.

2. الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر قناة لنقل التكنولوجيا، حيث سعت جميع الدول وبالأخص الدول النامية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أملا في الحصول على الموارد التكنولوجية التي

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، 2007، ص ص 419-420.

يمتلكها المستثمر الأجنبي، ويمكن حصر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا فيما يلي:[1]

-يمكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر أثارا على تعزيز الكفاءة، من خلال قيام المنافسة بين الشركات الاجنبية والشركات المحلية، مما يدفع بالشركات المحلية إلى رفع كفاءتها التكنولوجية نتيجة هذا الضعف التنافسي.

-اكتساب المهارات والتدريب من خلال العمل بفروع الشركات الأجنبية، وإكساب اليد العاملة المهارات التكنولوجية الحديثة، من خلال أحدث أساليب العمل والتدريب، وبالتالي نقل المعرفة والمهارة المكتسبة إلى الشركات الوطنية.

-قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات بشروط ميسرة، وهو ما يتيح لها فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية.

3. أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور هام في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف، ومن ثم تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال ما يلي:[2]

-زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في البلد المضيف من شأنه أن يقلل من واردات هذا البلد، الأمر الذي يساهم في تحسين ميزان مدفوعات البلد المضيف.

-رفع كفاءة قطاع التصدير في البلد المضيف نتيجة ارتفاع القدرات الإنتاجية، والزيادة في الطاقة الإنتاجية التي تؤدي إلى تحقيق فائض في الصادرات.

-قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تغطية قدر كبير من حاجات السوق المحلية، والوصول إلى الأسواق العالمية، نتيجة تعدد منتجاته وجودتها العالية، وهو ما من شأنه المساعدة على تحقيق فائض في ميزان مدفوعات البلد المضيف أو التقليل من عجزه.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

يترتب على دخول الاستثمار الأجنبي المباشر لأي بلد مجموعة من الآثار السلبية نذكر منها:[3]

-يفضل المستثمر الأجنبي الاعتماد على التكنولوجيا، وهو ما يساهم في زيادة البطالة في الدول النامية.

-يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر تغييرا سلبيا في الثقافة الوطنية، ويجلب إليها قيم تخالف معتقداتها، كما يروج لعادات استهلاكية سيئة.

-قد يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات اقتصادية معينة داخل البلد المضيف.

---

[1] خيالي خيرة، 2015- 2016، ص72- 73.

[2] خرافي خديجة، 2014- 2015، **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة مقارنة ما بين: الجزائر،تونس المغرب)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 95- 96.

[3] فيصل حبيب حافظ ، 2004- 2005، ص 56.

- لا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير الفرص الكافية لتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية والمهارات والخبرات المحلية.
- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل.[1]

المبحث الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال تقسيمات الإنفاق الحكومي والمتمثلة في النفقات التحويلية، والنفقات الوظيفية والرأسمالية يمكننا الوصول إلى الأثر الذي تحدثه كل واحدة منها على المناخ الاستثماري، وبالتالي أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار

تؤثر النفقات التحويلية الموجهة للمجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل، فهي تمنح الأفراد الذين فقدوا بعضا من إمكانيتهم وقدراتهم فرصة أكبر لاسترداد قدرتهم على العمل واكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التقدم الفني، وبذلك تزداد كمية المعروض من ساعات العمل، وهو ما يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع في الأجور، أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج محليا كان أو أجنبيا على تخفيض ثمن بيع السلعة للمستهلك، أو تغطية بعض الخسائر الطارئة التي تنتج عن ظروف غير عادية، بالإضافة إلى أن هذه النفقات يتم منحها في صورة مبالغ إجمالية أو في صورة نسبة معينة من تكاليف الإنتاج، ومن بين أهم النفقات التحويلية نذكر:[2]

- **منح البحث والتطوير**: تقدمها الدولة للشركات من أجل تطوير منتجاتها القائمة أو لابتكار منتجات جديدة وتسترجع هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد.
- **منح التوظيف** : تقدم في شكل منحة نقدية كبيرة من طرف الدولة إلى الشركات بغرض خلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء مشروعات جديدة، أو التوسع في الاستثمارات القائمة.
- **منح النقل**: يتم منحها للمشروعات الصغيرة لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.
- **توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة** : يوجه هذا الدعم لتشجيع المستثمرين للاستثمار في بعض المناطق المستهدفة من طرف الدولة.
- **منح التنمية**: تمنح من طرف الدولة لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها التنافسية في الأجل الطويل، ويتوقف حجم المنحة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يزاول فيها النشاط.
- **علاوات الاستثمار**: يتم منحها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تملك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة مع وضع حدود قصوى لهذه المنح تبعا لخطط التنمية المرسومة في الدولة.

---

[1] سحنون فاروق، 2009– 2010، ص 21.

[2] سالكي سعاد، 2010–2011، ص ص 134– 135.

المطلب الثاني:النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار

إن النفقات الرأسمالية تؤثر على مناخ الاستثمار وخصوصا إذا شمل الإنفاق مشاريع البنية التحتية (الأساسية)، فتوفيرها من شأنه أن يسهل الاستثمار ويقلص تكاليفه وبالتالي تحسين المناخ الاستثماري نظرا لارتباط البنية التحتية بالتطور الاقتصادي ورفاهية المجتمع، كما أنها تمثل الأساس لكل إمكانيات التصنيع والتسويق وتعكس مدى تقدم البلد وحضارته، [1] لذلك تسعى الدول للقيام بدور مهم في تحسين نوعية هذه الخدمات، فالدولة التي ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي لها توفير ظروف جيدة لنشاط أعمالها وإحراز قدر كافي من التقدم لمواكبة أفضل المعايير الخدماتية على المستوى العالمي.[2]

وفي هذا السياق، يعد كل من قطاع الطاقة وقطاع الموارد المائية من بين القطاعات التي تقوم الدول بالإنفاق عليها لجذب الاستثمارات الأجنبية؛ لأن توفر مصادر الطاقة بأسعار منخفضة يعتبر من العوامل الضرورية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ انه لا يمكن القيام بالإنتاج أو الاستثمار في أي قطاع كان دون الاعتماد على الطاقة.

المطلب الثالث: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار

تشمل النفقات الوظيفية في غالب الأحيان المصارف الإدارية والرواتب المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة، فضعف هذه الإدارات يؤدي إلى ضعف النظام الإداري الذي يؤثر سلبا على الاستثمار وهو ناتج عن عدة أسباب من بينها تعقيد الإجراءات الإدارية، أو الفساد الإداري، أو عدم كفاءة الجهاز الإداري وبطئه في معالجة مختلف الملفات، و لهذا يمكن اعتبار أن النظام الإداري السائد في الدولة من بين العوامل المهمة لخلق بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، و هو ما يجعل العديد من الدول النامية تنتهج سياسات تحسين النظم الإدارية في إطار تحسين المناخ الاستثماري، والضعف الذي تعاني منه الإدارات العامة في مختلف الدول النامية يرجع في غالب الأحيان إلى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع (على الأقل من ناحية الإنفاق عليه)، إذ أن انخفاض مرتبات الموظفين في القطاع الإداري مقارنة بمتوسط الدخل السنوي يدفع هؤلاء الموظفين إلى ممارسة الفساد بمختلف أشكاله حتى يرفعوا من دخلهم الفردي، كما أن انخفاض كفاءاتهم المهنية وضعفهم يعود بشكل كبير إلى اعتمادهم على أساليب إدارية تقليدية للغاية، نتيجة لانعدام الدورات التدريبية في أغلب المراكز الإدارية أو بعثات إلى الخارج، وحتى إن وجدت لا تكون فعالة بالشكل المطلوب،[3] في حين أن الرفع من النفقات الوظيفية يمكن أن يؤثر إيجابا على مناخ الاستثمار، من خلال الحد من الفساد الإداري، وتسهيل مختلف الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، كما يمكن أن يساهم الرفع من

---

[1] بن سمينة دلال، 2013- 2014، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 176.

[2] بوزيان عبد الباسط، 2006- 2007، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2014**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، ص 158.

[3] سالكي سعاد، 2010-2011، ص ص 133-137.

مرتبات الموظفين أيضا في توفير مناخ استثماري مناسب، من خلال زيادة الطلب، وبالتالي توسيع حجم السوق.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أي أداة هامة لتوفير ونقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج الضرورية لإقامة المشاريع الإنتاجية، وهذا ما جعل منه ضرورة لابد منها ومقصد للعديد من الدول المضيفة بهدف المساهمة في تطوير اقتصادياتها من خلال نقل التكنولوجيا، القضاء على البطالة وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها من الآثار الإيجابية التي دفعت معظم الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما استوجب عليها توفير مناخ الاستثماري المناسب مراعية في ذلك مجموعة من المحددات التي تحكم هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية لكي يحقق هذا الاستثمار الغاية المرجوة منه سواء للدولة الأم أو الدول المضيفة التي يجب عليها تفادي آثاره السلبية التي تنعكس سلبا على اقتصادياتها.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد

تسعى الجزائر على غرار دول العالم جاهدة لجلب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة في ظل وضعيتها الاقتصادية المرتبطة أساسا بالعوائد الريعية من جهة، وما يشهده العالم من مظاهر للعولمة من جهة أخرى، نظرا للدور الذي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر للقيام به في تحقيق التنمية المحلية، فهو ما دفعها إلى إتباع سياسات اقتصادية مختلفة على الرغم من العراقيل التي تحد من جاذبيتها له.

من بين السياسات الاقتصادية التي اعتمدت عليها الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر السياسة الإنفاقية، والتي حاولت تفعيلها لتوفير المناخ الاستثماري المناسب، من خلال تحسين نوعية البنية التحتية وضمان استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي.

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للجزائر في ظل الوضعية المالية الصعبة التي تشهدها منذ تراجع أسعار النفط أواخر سنة 2014، وسنقوم في هذا الفصل بالتطرق لواقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي، وكذا القيام بدراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990- 2017 من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر

إن دراسة الإنفاق الحكومي يعطي انطباعا عن الدور الذي تقوم به الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، وذلك من خلال معرفة تقسيمات الإ نفاق الحكومي المتبعة وأساليب تخصيصه بين أوجه الإنفاق وطبيعته.

المطلب الأول: تعريف الإنفلق الحكومي، تصنيفه وتطوره في الجزائر

أدى تطور النفقات ال حكومية وتسعها وتنوع مجالاتها إلى تطوير السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر، نظرا للأهمية الخاصة التي تحتلها بالنسبة لميزانية الدولة.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي في الجزائر

عرف التشريع الجزائري الإنفـاق الحكومي بـأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات الرأسمالية.[1]

الفرع الثاني: تصنيفات الإنفلق الحكومي في الجزائر

يقسم الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما:

1. نفقات التسيير

وهي تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، حيث تعد إحدى أهم أقسام النفقات العامة وفقا للمعيار الإداري.

أ.تعريف نفقات التسيير

وهي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهارات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل تحقيق المصالح العمومية والإدارية.[2]

ب.تقسيمات نفقات التسيير

قسمت المادة 24 من القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:[3]

الباب الأول: أعباء الدين العمومي ويتكون من خمس فقرات هي:

- الفقرة الأولى: دين داخلي قابل للتخفيف.
- الفقرة الثانية: دين داخلي متذبذب.

---

[1] المادة 3 من قانون 90-21 **المتعلق بالمحاسبة العمومية** المؤرخ في 15 أوت 1995.

[2] درواسي مسعود، 2005- 2006، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2004** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 347.

[3] بوبقرة الشيخ، 2006-2007، **مراقبة تنفيذ النفقات العامة في ظل الإصلاحات المالية دراسة حالة الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص23 -24.

- الفقرة الثالثة: دين خارجي.
- الفقرة الرابعة: ضمانات.
- الفقرة الخامسة: نفقات مخصصة للإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: وهذا الباب غير مقسم إلى أقسام.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح ويتكون من سبع فقرات، وهي:

- الفقرة الأولى: الموظفون ومرتبات العمل.
- الفقرة الثانية: الموظفون– المعاشات والمنح.
- الفقرة الثالثة: الموظفون– التكاليف الاجتماعية.
- الفقرة الرابعة: الأدوات وتسيير المصالح.
- الفقرة الخامسة: أشغال الصيانة.
- الفقرة السادسة: إعانات التسيير.
- الفقرة السابعة: النفقات المختلفة.

الباب الرابع: التدخلات العمومية، وتتكون من سبع فقرات هي:

- الفقرة الأولى: تدخلات سياسية واقتصادية.
- الفقرة الثانية: النشاطات الدولية.
- الفقرة الثالثة: النشاطات التربوية والثقافية.
- الفقرة الرابعة: النشاطات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات.
- الفقرة الخامسة: النشاطات الاقتصادية، تدخلات ومساعدات.
- الفقرة السادسة: النشاطات الاجتماعية والمساعدة والتضامن.
- الفقرة السابعة: النشاطات الاجتماعية.

2. الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز)

وهي النفقات التي لها طابع استثماري والذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتخصص للقطاعات الاقتصادية والعمومية، حيث يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل ضرورية تتماشى والأهداف الإنمائية الوطنية[1]، وتتفرع هذه النفقات إلى ثلاثة أبواب هي:[2]

[1] ايمان بوعكاز، 2015– 2016، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2001–2011** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 251.

[2] المادة 35 من القانون 17–84 **المتعلق بالقوانين المالية** المؤرخ في 07 جويلية 1984.

- الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص.
- الباب الثالث: النفقات الأخرى المتعلقة بالعمليات الرأسمالية.

الفرع الثالث: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017

لقد شهدت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017عدة تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01): هيكل النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	مبلغ النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبتها من النفقات العامة%	معدل نموها %	نفقات التجهيز	نسبتها من النفقات العامة %	معدل نموها%
1990	136,5	88,8	65,05	-	47 ,70	34,95	-
1991	212,1	153,8	72,51	73,20	58,30	27,49	22,22
1992	420,1	276,1	65,72	79,52	144	34 ,28	147
1993	476,6	291,4	61,14	5,54	185 ,20	38,86	28,61
1994	566,3	330,4	58,34	13,38	235,90	41,66	27,38
1995	759,6	473,7	62,36	43,37	285,90	37,64	21,20
1996	724,6	550,6	75,98	16,23	174	24,02	-39,14
1997	845,2	643,5	76,14	16,87	201,60	23,86	15,86
1998	875,7	663,8	80,55	3,15	211,90	24,20	5,11
1999	961,7	774,7	72,67	16,70	187	19,45	-11,75
2000	1178,1	856,2	70,79	10,52	321,90	27,33	72,14
2001	1321,0	963,6	72,94	12,54	357,40	27,06	11,03
2002	1550,6	1097,7	70,79	13,91	452,90	29,21	26,72
2003	1639,2	1122,8	68,49	2,28	516,50	31,51	14,4
2004	1888,9	1250,9	66,22	11,40	638	33,78	26,48
2005	2052,0	1245,1	60,67	-0,46	806,90	39,33	21,38
2006	2453,0	1437,9	58,61	15,48	1015,10	41,39	25,80
2007	3108,7	1674	53,85	16,41	1434,6	46,15	31,33
2008	4191	2217,7	52,91	32,47	1997,30	47,09	39,22
2009	4246,3	2300	54,16	3,71	1946,30	45,84	-2,5
2010	4466	2659,1	59,53	15,61	1807,90	40,47	-7,11
2011	5853,7	3897,2	66,27	46,56	1974,36	33,73	9,21
2012	7169,9	4935,9	68,84	26,65	2233,96	31,16	13,15
2013	6024,1	4131,5	68,58	16,29	1892,60	31,42	-15,28
2014	6980,2	4486,3	64,27	8,59	2493,90	35,73	31,77
2015	765016,3	4617	60,30	2,91	3039,30	39,70	81,86
2016	7297,5	4585,6	62,83	3 ,0	2711,9	37,16	-6.39
2017	7389,3	4757,8	64,38	3,8	2631,5	35,61	4.17

المصدر:

- www.ons.dz (consultè le 14/05/2019)
- www.bank-of-algeria.dz (consultè le 14/05/2019)
- بصديق محمد، 2008-2009، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 112.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات ال حكومية في الجزائر تتغير وتختلف من سنة إلى أخرى إما بالارتفاع أو الانخفاض وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في الدولة، حيث عرفت النفقات الحكومية ارتفاعا من 136,5 مليار د ج سنة 1990 إلى 759,6 مليار د ج سنة 1995، نتيجة لما قامت به الجزائر من إصلاحات منها تجميد الأجور وتحديد الأسعار ، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات التخلي عن سياسة الدعم وخلال الفترة 1995-2008 نلاحظ أن كلا من نفقات التجهيز والتسيير شهدت ارتفاعا كبيرا، حيث أن نفقات التسيير كانت دائما هي الأعلى، نظرا ل قيام الدولة بالمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، الإنفاق على التعليم والصحة وغيرها، في حين عرفت نفقات التجهيز تذبذبا خلال هذه الفترة وذلك للتدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذت بعد تقلبات سوق النفط خلال سنة 1998 وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999، فضلا عن الإجراءات المتخذة لوقف الأشغال التي شرع في إنجازها ميدانيا إلى غاية سنة 2008 أين زاد حجم نفقات التسيير ونفقات التجهيز، [1] وبعد هذه الفترة تم تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014 في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية بعد ارتفاع أسعار النفط، ويعد أضخم برنامج تنموي طبق في الجزائر منذ الاستقلال، حيث ارتفع مبلغ الإنفاق من 4466 مليار د ج سنة 2010 إلى 6980,2 مليار د ج سنة 2014 وهذا راجع للسياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي،لتعرف النفقات الحكومية انخفاضا بعد سنة 2014 بعد تراجع أسعار النفط، أما خلال سنة 2017 استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا، إذ لم ترتفع سوى ب 1,3% مقابل تراجع ب 4,7% في سنة 2016 من حيث المبلغ، استقرت هذه النفقات عند 7389,3 مليار دج مقابل 7297,5 مليار دج في سنة 2016، نتج هذا الارتفاع الطفيف، بصفة كاملة، عن الزيادة في النفقات الجارية 3,8% على الرغم من انخفاض نفقات الرأسمالية 3,0%.[2]

المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر

تهدف الحكومة من خلال الإنفاق الحكومي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة، حيث أن مستوى الرفاهة الاقتصادية لا يرتبط بحجم الدخل فقط وإنما بكيفية توزيعه بين أفراد المجتمع.

الفرع الأول: توجهات السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

لقد شهدت الجزائر مرحلة صعبةفي نهاية فترة الثمانينات بعد حدوث الأزمة البترولية لسنة 1986 التي أثرت على الاقتصاد ككل والنظام المالي للدولة بصفة خاصة، مما أستدعى إجراء إصلاحات شملت جميع القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1990-1998، والتي عرفت سياسة تقشفية في مجال الإنفاق

[1] سالكي سعاد، 2010-2011، ص ص 168 - 169.

[2] بربار نور الدين، 2017، **أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2015**، مقال منشور بمجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة البليدة2، الجزائر، د ص.

الحكومي، ليعود الانتعاش في مطلع الألفية الثالثة مع ارتفاع أسعار ال نفط وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطابع كينزي من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

1. إصلاح هيكل النفقات الحكومية خلال الفترة 1990-1998

في خضم التطورات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 1990-2017 تم إجراء إصلاحات اقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية شملت جميع المجالات الاقتصادية للقطاع العام، ومن بين أهم الجوانب التي مسها الإصلاح جانب النفقات ال حكومية، لإعادة توجيه وترشيده ، نظرا لما حدث فيه من إختلالات وتفاقم الميزانية العامة من جهة، وندرة مصادر التمويل من جهة أخرى، و فيما يلي عرض لأهم الإصلاحات التي شهدها هيكل النفقات الحكومية خلال فترة التعديل الهيكلي.

أ.الإجراءات المتعلقة بإعادة توجيه نفقات الشبكة الاجتماعية (المنح لمن يستحقها)

لقد عرفت الشبكة الاجتماعية مجموعة من الإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد جراء ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى 27% سنة 1994، وتدهور القدرة الشرائية جراء تحرير الأسعا ر، وكانت هذه الإجراءات بمثابة إعادة النظر في توزيع نفقات الاجتماعية وتحديد أولويتها بما يناسب الوضع الحالي السائد ، من أجل الرفع من المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للفئات المحرومة من المجتمع.

ب. تخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار (تحرير الأسعار)

هدفت عملية تحرير الأسعا ر إلى إزالة الموانع التي تحول بين توازي الأسعار في الداخل والخارج بحيث تصبح الأسعار الداخلية دالة في الأسعار الدولية، وقد ترتبت عن هذه الخطوة صعوبات اجتماعية تمثلت في تخلي الدولة عن سياسة الدعم المالي لأسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، وهو ما انعكس سلبا على مستوى استهلاك الشرائح ذات الدخل المنخفض والمحدود، ولكن هذه الخطوة كانت ضرورية في سبيل ترشيد النفقات وتوجيه الدعم إلى مستحقيه، والذي كان يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.

ج. المجهود الإنفاقي للدولة من أجل إصلاح المؤسسات العمومية

لقد عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية في أواخر الثمانينات مشاكل عديدة تمثلت في زيادة مديونيتها وعجز ميزانيتها لعدة سنوات، وما زاد من تعقيد وضعيتها الإجراءات التي اتخذت فيما بعد كتحرير الأسعار، وارتفاع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة الدينار، وكذلك سياسة الانفتاح الاقتصادي.

2. سياسة الإنفاق الحكومي في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

وضعت الجزائر منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، بعد انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد، فـتم الاعتماد على السياسة الإنفاقية تمثلت في القيام بتنفيذ برنامجي الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

أ. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وبلغت قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدرب11,9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق ال حكومي مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

ومن أهم الأهداف التي سعى إلى تحقيقها هذا البرنامج ما يلي:[1]

- الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويتم تحقيق هذه الأهداف الرئيسية عبر تحقيق أهداف وسيطية تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر، وهي:[2]

- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق الاعتماد على السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الإنفاق ال حكومي الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل، حيث أنها تمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي.
- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي، وتغطية الحاجات الضرورية للسكان مما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

لقد جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد

[1] بن عزة محمد، 2009-2010، ص ص139- 141.

[2] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق الحكومي العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة مقدمة ضمن لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، ص ص 193- 194.

العالمي، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط التي بلغت سنة 2004 حدود 40 دولار للبرميل.[1]

وقد سطر هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:[2]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تأهيل الموارد البشرية وتطوير البني التحتية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

3. سياسة الإنفاق الحكومي في ظل البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014

لقد خصص لبرنامج التنمية الخماسي مبلغ 21.214 مليار دج بما يعادل 286 مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشرة سنوات بهدف تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي مست جميع القطاعات، وقد تضمن هذا البرنامج ثلاث محاور أساسية هي:[3]

أ. برنامج التنمية البشرية

في إطار تحسين الظروف المعيشية خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قارب 10000 مليار د ج خلال الفترة 2010- 2014، نظرا لأهمية هذا القطاع وأثره على الاقتصاد الوطني باعتباره ركيزة أساسية لأي اقتصاد لمواصلة مسار الأعمار الوطني، والذي أدرج تحسين التعليم على مختلف مستوياته (الابتدائي المتوسط، الثانوي، الجامعي والتكوين المهني)عن طريق تزويد هذا القطاع بمراكز جديدة في مختلف أطواره والتكفل الطبي بإنجاز مستشفيات وعيادات مختصة وتحسين ظروف السكن.

ب.برنامج تطوير الهياكل القاعدية

لقد دعم هذا القطاع بغلاف مالي قدره 6447 مليار د ج، أي ما يزيد عن 38% من إجمالي حجم البرنامج، بهدف فك العزلة عن السكان عبر جميع مناطق الوطن ، من خلال تطوير المنشآت القاعدية وتعزيز المنشآت الأساسية، عن طريق تحسين وتعزيز شبكات النقل وتحديثها، بهدف تدعيم الاقتصاد الوطني وتنشيطه وامتصاص البطالة.

ج. برنامج دعم التنمية الاقتصادية

تم تخصيص 3750 مليار دينار جزائري من إجمالي البرنامج الخماسي ؛ أي ما يقارب 17% من إجمالي حجم البرنامج، حيث استهدفت القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي

---

[1] كلثوم صافي، 2014- 2015، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة 1990- 2010** رسالة مفدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، ،ص 90.

[2] بن عيسى كمال، 2013، **أثر الإنفاق العام على الدخل التوظيفي وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر خلال الفتر ة 2001- 2014** مداخلة في المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11و12، ص ص 11.

[3] عدة أسماء،2015- 2016، ص ص 172- 173.

ومعدلات النمو الاقتصادي، لكقطاع الفلاحة والتنمية الريفية ، القطاع الصناعي ، وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

د. برنامج توطيد النمو الحالي 2015-2019

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد، تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الأمن الطاقوي، حماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، حيث خصصت له من النفقات ما يقدر بـ 22,100 مليار دج خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019،[2] لتعزيز الجهود التي شرع فيها لدعم التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ويهدف هذا البرنامج إلى:[3]

- تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير.
- تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.
- مراجعة طريقة تحديد سعر النفط.
- رسم سياسة موازنة ترتكز على الفعالية والمرودودية الأداء في إطار الحوكمة الاقتصادية الجديدة.
- عصرنة الإدارة من خلال تكوين الموارد البشرية.
- الانتقال إلى التعاملات الإلكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات الخاضعة للضريبة والتي تخص المتعاملين الاقتصاديين في قطاعات التوزيع، الخدمات والصناعة بالخصوص.
- عصرنة القطاع الفلاحي للسماح بتحقيق الأمن الغذائي.
- تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات في القطاعات الفلاحية، الصناعية والخدمات.
- يهدف إلى تطوير القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة، المياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات، الصناعة والسياحة خصص لها مبلغ 22,100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار.

والجدول التالي يوضح حجم البرامج الاستثمارية الخاصة بكل قطاع:

[1] عدة اسماء، 2015- 2016، ص 174.

[2] https://giem.kantakji.com/ID/1120 (consultè le 14/05/2019)

[3] إكو ألجيريا، نموذج النمو الجديد للحكومة:

www.eco-algeria.com/content (consultè le 14/05/2019)

الجدول رقم (02): مضمون برنامج توطيد النمو الحالي

القطاعات وفروعها	المبالغ(مليار دج)
تجديد قناة المياه الصالحة للشرب من مفترق الطرق سويسي تلي إلى قاعة العلاج القديمة بـ تقديدين على مسافة 1800 م/ط.	8,321
إنجاز شبكة التطهير بحي 117 مسكن وحي 153 مسكن غرب وغلانة على مسافة 2450 م/ط.	16,215
إنجاز طريق حضري بحي 40 مسكن على مسافة 350 م/ط.	3,500
إنجاز طريق يربط برج سليمان بـ مازر على مسافة 3 كم.	26,911
إتمام التهيئة الحضرية بالشارع الرئيسي بـ تقديدين.	12,058
تجديد شبكة التطهير بحي النسيم والعراق على مسافة 3000 م/ط.	29,944
إنجاز طرق حضرية بحي النسيم على مسافة 2,5 كم.	19,644

المصدر:

- www.eco-algeria.com/content (conculté le 14/05/2019).

مما سبق يتجلى لنا أن الجزائر انتهجت هذا البرنامج لاستكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة وتطوير القطاعات الرئيسية لاسيما ما يتعلق منها بجانب الأشغال العمومية والنقل وتهيئة الإقليم مما يساعد على التقدم نحو التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، إلا أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

الفرع الثاني: تقييم السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017

سيتم تقييم السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر من خلال تأثيرها على كل من النمو الاقتصادي البطالة، التضخم وميزان المدفوعات.

1. أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

بررت السلطات العمومية الحفاظ على مستوى الإنفاق المرتفع بضرورة دعم النمو وتحسين مستوى المعيشة بواسطة الاستثمارات العمومية، والرفع من مستوى الرفاهية لدى المجتمع، ويعتبر الإنفاق الحكومي من أهم أدوات الميزانية المعتمد عليها في ذلك، من خلال انتهاج سياسة إنفاقية توسعية أثناء حالات الركود الاقتصادي،[1] والهدف من دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي هو معرفة مدى إنتاجية رأس

[1] عيودي فاطمة الزهرة، 2016، **الحوكمة رهان إستراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر** ، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد7، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 188.

المال العام المنفق في مختلف المجالات من أجل إحداث تغييرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(03): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو خلال الفترة 1990- 2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام%	معدل النمو الإقتصادي%
1990	554,39	24,62	0,8
1991	862,13	24,60	1,2
1992	1074,7	39,09	1,8
1993	1189,7	40,06	2,1
1994	1487,4	38,07	0,9
1995	2005	37,88	3,8
1996	2570,02	28 ,19	4,1
1997	2780,19	30,40	1,1
1998	2810	31,16	5,1
1999	3212,5	29,93	3,2
2000	4078,68	28,90	2,2
2001	4241,8	31,14	2,6
2002	4455,3	34,80	4,7
2003	5247,5	31,23	6,9
2004	6135,9	30,78	5,2
2005	7544	27,20	5,1
2006	8460,5	29,00	2
2007	9383,7	33,13	3
2008	11042,8	37,96	2,4
2009	9968	42,59	2,1
2010	11991	37,24	3,01
2011	14526	40,29	2,5
2012	16115,4	44,50	3,3
2013	16569,3	36,35	2,8
2014	17242,5	40,48	4,1
2015	16591,9	46,14	3,9
2016	17139,4	41,90	3,3
2017	18906 ,6	39,10	4

المصدر

-www.ons.dz (consulté 14/05/2019)

-www.bank-of-algeria.dz (consulté 14/05/2019)

من خلال الجدول يتبين أن حصة النفقات ا لحكومية في الجزائر من الناتج الداخلي الخام في حدود الثلث، وقدرت هذه النسبة خلال ا لفترة 1990–1999 بـ 32,36% في المتوسط، وفي حدود 33,51% للفترة 2000–2011، واستقرت في نفس المستوى للفترة 1990–2011 أي بنسبة 32,99% في المتوسط فعلى الرغم من كون النفقات الحكومية في الجزائر مثلت نسبة معتبرة من الناتج الإجمالي إلا أنها لم تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فهناك العديد من القطاعات لا تحظى إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما حدث نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة خاصة مع الاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية؛[1] أما خلال سنة 2017 فقد انخفضت النفقات الكلية إلى 39,1% بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي مقابل 41,9% في سنة 2016، وبالمثل عرفت النفقات الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات انخفاضا لتبلغ 48,3% مقابل 50,7% في سنة 2016.

1. دور سياسة الإنفاق الحكومي في القضاء على البطالة

يعد القضاء على البطالة من الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال صياغة برامج تشغيلية فعالة بالاعتماد على عدة أدوات من السياسة الإنفاقية ، فلقد عرفت بداية التسعينات تطورا ملحوظا في معدل نمو البطالة الذي وصل إلى 23,15% سنة 1993 ليرتفع إلى 24,36% سنة 1994 و28,10% سنة 1995، نظرا لانخفاض المعدل السنوي لخلق مناصب عمل الذي انخفض إلى 50000 منصب شغل مابين سنتي 1990و1995، وبالمقابل عرفت سياسة الإنفاق ال حكومي نهجا تقشفيا ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في إطار برنامج التعديل الهيكلي والملاحظ كذلك قلة التحويلات المخصصة للتشغيل خلال هذه الفترة بحيث ارتفعت من 20000 مليار دج سنة 1993 إلى 70000 مليار دج سنة 1997 خلال أربعة سنوات لتصل إلى 3800 مليار دج سنة 1998 بحيث كانت هذه الزيادة جد بطيئة، مما أثر على خلق مناصب شغل وزيادة معدل البطالة حتى سنة 2000، بسبب عدم تعافي الاقتصاد الوطني من آثار برنامج التعديل الهيكلي ونقص الوعي الاقتصادي للمستثمرين الخواص، فأغلب المستثمرين استغلوا الامتيازات الضريبية لتحقيق أغراضهم الشخصية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن في أقرب وقت، دون الاهتمام بمساعي الدولة وأهدافها، وهو ما أثر سلبا على مستوى التشغيل، في الوقت الذي واجهت فيه البلاد ظاهرة البطالة المتفشية.[2]

[1] العمري لعجال ومحمد يعقوبي، 2016، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مقال منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5 ، ص207.

[2] عبد القادر بابا، 2004– 2005، **سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل** التطورات **العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 240.

1. أثر سياسة الإنفاق الحكومية على التضخم

تعتبر عملية التحكم في سياسة الإنفاق العام وترشيدها بتطبيق آليات متعددة من أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني الذي عرف في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ضغوطا تضخمية كان لها بالغ الأثر عليه وذلك راجع لعدة أسباب منها:

- الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي قابله ارتفاع في الطلب الكلي.
- تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد وبدون مقابل إنتاجي.
- ارتفاع معدلات السيولة.

أما في سنة 1993 فقد عرف معدل التضخم انخفاضا قدر ب 20,5% لكنه كان مؤقتا ليع اود الارتفاع سنتي1994و1995 إلى 29%و29,8% على التوالي ففي ظل هذه المرحلة الحرجة كانت الجزائر تطبق برنامج التعديل الهيكلي، حيث قامت الجزائر في هذا المجال بعدة تغيرات جذرية في سياستها الإنفاقية بهدف الحد من الضغوط التضخمية، ولقد شملت هذه التغيرات ما يلي:

- تخفيض مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، ومدفوعات الحكومة التحويلية للقطاعات الأخرى مما يجعلها ذات أثر مضاد لاتجاه التقلبات في إنفاق المستهلكين.
- تقليص ميزانية النفقات الموجهة لدعم الأسعار التي بلغت ذروتها قبل هذه الإجراءات بحوالي 29,5% درجة والتي كانت تشكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة.
- انتهاج سياسة تقشفية خاصة فيما يخص نفقات التسيير باعتبارها نفقات غير منتجة.

2. تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات

لقد كان للتطورات الخارجية دور كبير ورئيسي في التأثير على التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني التبعية والاعتماد الكلي على أسعار النفط، فلقد حقق ميزان المدفوعات فائضا ملحوظا خلال سنة 1997 بمقدار 2241 مليون دولار، والذي تحول إلى عجز في السنتين المواليتين، وذلك راجع لعدة أسباب ساهمت في اختلال ميزان المدفوعات منها ما يتعلق بانخفاض فائض الميزان التجاري وأخرى بعناصر حساب رأس المال، وتعتبر أسعار النفط في الأسواق العالمية أهم تلك الأسباب بالنظر لأهمية هذه المادة في صادرات الجزائر، بالإضافة إلى تركيبة مديونيتها الخارجية، ولم تنجح السياسة الإنفاقية في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات من خلال النفقات الجبائية والمساعدات المالية الموجهة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سعت الجزائر جاهدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عملت منذ الاستقلال على توفير المناخ الاستثماري المناسب، وكذا توفير مختلف الحوافز والضمانات من أجل استقطاب هذا النوع من الاستثمارات، بغية الاستفادة من المؤهلات التي يتوفر عليها لتطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوفر لدى الجزائر العديد من المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي نوضحها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر

يتم التطرق في هذا الفرع إلى مختلف المقومات الموجودة في الجزائر والتي تمثل القاعدة الأساسية لخلق مناخ استثماري جيد، إضافة إلى الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل تحسين مناخها الاستثماري.

1. مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر

يتميز المناخ الاستثماري في الجزائر بمجموعة من المقومات السياسية والاقتصادية، القانونية والتشريعية، نوضحها من خلال ما يلي:[1]

أ. المقومات السياسية

يعتبر العامل السياسي من أكثر العوامل أهمية في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة والعامة، نظرا لما تتجمع به من دور مهم في قائمة العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية في أي بلد كون العامل السياسي يشكل مخاطر عدة في عملية الاستثمار منها التأميم، مصادرة الملكية الخاصة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وحسب تقارير عدة هيئات دولية ف إن درجة العنف السياسي في الجزائر لا تزال تتراجع خاصة منذ الانتخابات الرئاسية التي تمت في أفريل 2004، كما أن المقاربة الثنائية للحكومة من أجل الحد من التهديد الإرهابي وذلك عن طريق المشاركة العسكرية ومخطط المصالحة الوطنية قد أعطت نتائج معتبرة، وهذا ما أدى إلى تحسين المناخ الاستثماري والتشجيع على القيام بعدة مشاريع استثمارية.

ب. المقومات الاقتصادية

تقوم المقومات الاقتصادية بدور أساسي في توجيه الاستثمارات وتشجيع القيام بها، وتتمثل هذه المقومات في الجزائر فيما يلي:

- تتميز الجزائر بموقعها الجغرافي الهام، فهو يمثل ممرا مهما بين قارتي إفريقيا وأوروبا، إضافة إلى كونها تتوسط بلدان شمال إفريقيا وهذا ما يؤهلها لجذب الاستثمارات الاجنبية نظرا لموقعها الاستراتيجي.
- وجود موارد طبيعية متنوعة كالنفط وغيرها.
- وجود بنية تحتية متطورة، فلاستثمارات الاجنبية المباشرة تتدفق إلى البلدان التي تمتلك بنية تحتية جيدة.

[1] سعيدي يحي، 2006-2007، ص ص 176-197.

ج. المقومات القانونية والتشريعية

يعتبر الإطار القانوني والتشريعي من أهم مقومات المناخ الاستثماري لما يتضمنه من قوانين تشريعات، تعليمات وقرارات تنفيذية تسهل ممارسة الأفراد لنشاطاتهم الاستثمارية الحالية وتشجعهم وتحفزهم على تنميتها.[1]

وقد قامت الجزائر بسن مجموعة من القوانين والتشريعات الاستثمارية تماشيا مع مختلف الإصلاحات الاقتصادية، والمتمثلة في:[2]

- **قانون الاستثمار الصادر في 1963:** وجه هذا القانون إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الاجنبية أساسا حيث منح هذا القانون بعض المقومات للمستثمرين الأجانب تمثلت في:
- حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب (المادة 03).
- المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية (المادة 05).
- تقديم ضمانات ضد نزع الملكية.
- **قانون الاستثمارات الصادر في 1966:** تضمن هذا القانون مبدأين أساسيين هما:

- **المبدأ الأول:**

الاستثمارات الخاصة لا تمنح بحرية في الجزائر، حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها (المادة 02)، إضافة إلى تدخل الدولة بمفردها بالمساهمة في رأس المال أو بمشاركة رأس المال الخاص في الشركات المختلطة.

- **المبدأ الثاني:**

منح الضمانات والامتيازات للمستثمرين الأجانب، وتمثلت هذه الضمانات والامتيازات في المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية، تحويل الأموال والأرباح الصافية وضمانات ضد التأميم.

-**قانون 11-82 الصادر سنة 1982:** سمح هذا القانون المؤرخ في 28 أوت المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وتسييرها في إطار المخطط الوطني لتنمية الاستثمارات الأجنبية للعمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في الشركات المختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51%.[3]

-**قانون الاستثمار الصادر سنة 1986:** وهو قانون معدل ومتمم للقانون 11-82، والمتعلق بتأسيس شركات مختلطة بين المؤسسات العمومية والمستثمرين الأجانب، مع استفادة هم من المشاركة في التسيير

---

[1] غردي محمد، 2011- 2012، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص 74-75.

[2] سعيدي يحي، 2006-2007، ص ص 178-179.

[3] بن حمودة محبوب وبن قاتة إسماعيل، 2007، **الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مجلة الباحث، العدد5، جامعة ورقلة الجزائر، ص 64.

واتخاذ القرار، كما قدم هذا القانون تسهيلات جديدة للمستثمر الأجنبي.[1]

-**قانون النقد والقرض 90-10:** المؤرخ في 14أفريل1990 والذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي حيث فتح هذا القانون الطريق لكامل أشكال الشراكة بدون تخصيص، فأصبح بإمكان المستثمر غير المقيم إنشاء شراكة عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق الشر اكة مع الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة المقيمة.[2]

- **القانون 93-12 المؤرخ في 15أكتوبر1993:** والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر والذي أصبح بموجبه مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا ويعتبر بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري، ويرتكز مضمون هذا القانون على:

- عدم التمييز بين الاستثمار الخاص والعام وبين المستثمر المقيم وغير المقيم.
- إعطاء حرية انجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها.
- ضمان ثبات النظام الجبائي الذي يحمي المستثمر من كل التعديلات التي تؤدي إلى المساس بالامتيازات التي تم الحصول عليها.
- السماح للمستثمرين الأجانب باللجوء إلى السلطات القضائية غير الجزائرية في إطار تسوية المنازعات المحتملة.[3]

- **قانون تطوير الاستثمار 03-01 المؤرخ في 20أوت 2001:** هدف هذا القانون إلى تشجيع المستثمرين الأجانب، من خلال توفير النظام القانوني الجبائي والمالي ومنح الحوافز والضمانات، وقد تضمن هذا القانون أربعة مبادئ أساسية، وهي:[4]

- مبدأ حرية الاستثمار.
- مبدأ رفع القيود الإدارية المفروضة على الاستثمار.
- مبدأ عدم اللجوء إلى التأميم.
- مبدأ حرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة.

- **قانون 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006:** تضمن هذا القانون منح امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، كما وفر عدة ضمانات لحماية أي استثمار، والمتمثلة فيما يلي:[5]

---

[1] فريدة معارفي، 2015، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مقال منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 3، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 101.

[2] محمد سارة ، 2009-2010، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة حالة أوراسكوم**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص قانون الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، ص 17.

[3] سعيدي يحي، 2006-2007، ص 180.

[4] محمد سارة، 2009-2010، ص ص 33-34.

[5] قلة حمدي ومريم حمدي، بدون سنة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مقال منشور في مجلة المفكر، العدد 10 جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 335.

إمكانية الطعن الإداري والقانوني.

- وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاع بين المستثمر والدولة الجزائرية.
- إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها.

2. جهود تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر

بذلت الجزائر جهودا كبيرة من أجل تهيئة وتوفير المناخ الاستثماري المناسب، بهدف تحقيق أغراض تنموية، وتمثلت هذه الجهود فيما يلي:[1]

– قيامها بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية انطلاقا من مرحلة الاقتصاد الموجه خلال الفترة 1962–1989، حيث سعت خلال هذه الفترة إلى التخلص من مخلفات الاستعمار وتوظيف إمكانياتها المحدودة بانتهاج النهج الاقتصادي الموجه لبسط النفوذ على الاقتصاد، ووضع الوسائل والمخططات اللازمة لتحقيق المخططات المقبلة.

-إصدار قانون 10–90 في سنة 1998 الذي ظهر على أثر الأزمة المالية.

-تكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي المباشر، وفتح المجال لكامل أشكال الشراكة (محلية أو أجنبية).

-إنشاء الوكالة الوطنية لدعم ومراقبة الاستثمار بهدف توفير كافة المعلومات والبيانات للمستثمرين.

الفرع الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990–2017

عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر العديد من التطورات في ضوء مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، والتي أدت بدورها إلى جذب واستقطاب الاستثمارات في بعض القطاعات وعزوفها عن البعض الآخر.

1. حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1990–2017

تعتبر الجزائر من المناطق المستهدفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، وهذا ما دفع بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي شهد تراجعا خلال فترة التسعينات ثم بدأ في الارتفاع منذ مطلع الألفية.[2]

ويمكن إظهار حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجدول التالي:

[1] عبد البسط بوزيان، 2006–2007، ص 207.

[2] كريمة قويدري، 2010–2011، ص 72.

الجدول رقم(04): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: مليون دولار

السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
التدفقات	40	80	30	00	00
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
التدفقات	00	340	260	501	507
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
التدفقات	438	1196	1065	634	882
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
التدفقات	1081	1796	1662	2646	2761
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
التدفقات	2291	2790	1499	1692	1506
السنة	**2015**	**2016**	**2017**		
التدفقات	587	1546	1203		

المصدر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

-www.iaigc.net (consulte le 05/05/2019)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 1990و1995 كانت ضعيفة، حيث عرفت السنوات الثلاث 1995، 1994و1993 غياب شبه تام للاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للأوضاع التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة كأزمة المديونية، وغياب الاستقرار السياسي، ليعرف حجم التدفقات ارتفاعا هاما في سنة 1996 حيث بلغ التدفق قيمة 270 مليون دولار، وذلك راجع لمختلف الإصلاحات الاقتصادية والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق في إطار مختلف البرامج الإصلاحية التي عالجت العديد من الاختلالات المتواجدة في الاقتصاد الوطني نتيجة الأزمة البترولية، ثم شهد التدفق انخفاضا ملحوظا خلال الفترة الممتدة مابين سنتي1997و2000 ليعود للارتفاع سنة 2001 حيث سجل ما قيمته 1196 مليون دولار بسبب تحسن الوضعية المالية، وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية إضافة إلى ذلك صدور قانون تطوير الاستثمار، وأستمر بالارتفاع إلى غاية سنة2008 ليبلغ التدفق 2046 مليون دولار رغم الأزمة العالمية التي كان يعيشها العالم ، وأستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2014 أما في سنة 2015 فقد سجل انخفاضا قدر بـ 587 مليون دولار بسبب تراجع

الإيرادات النفطية، ليعرف ارتفاعا بشكل تدريجي خلال سنة 2016 بقيمة 1546 مليون دولار ، ليشهد مرة أخرى انخفاضا طفيفاسنة 2017، حيث انخفض بـ 1203 مليون دولار.

أما فيما يتعلق بأهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 فيوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(05): أهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين جانفي2013 ديسمبر2017.

الدول	عدد المشروعات	القيمة بالمليون دولار	عدد الشركات
الصين	10	3.539	5
سنغافورة	3	3.151	1
اسبانيا	10	2.565	6
تركيا	4	2.313	4
ألمانيا	7	380	7
جنوب إفريقيا	1	350	1
فرنسا	12	330	10
سويسرا	4	330	4
ايطاليا	1	232	1
المملكة المتحدة	2	212	2
أخرى	28	892	28
الإجمالي	82	14.293	69

المصدر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- www.iaigc.net. (consulté le 14/05/2019)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصين قد احتلت المرتبة الأولى بتكلفة 3.539 مليون دولار حيث بلغت عدد المشاريع 10 مشاريع، واحتلت بعدها سنغافورة المرتبة الثانية بتكلفة 3.150 مليون دولار، وتليها إسبانيا ب 2.565 مليون دولار، لتحل كل من إيطاليا والمملكة المتحدة في المراتب الأخيرة بتكلفة 232 و212 مليون دولار.

2.التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في عدة قطاعات مختلفة، يتم توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(06): أهم القطاعات المستثمر فيها في الجزائر 2002-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	13	1.44	5769	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	98441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات.
- www.and.dz (consulte le14 /05/2019).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور القطاعات المستثمر فيها، حيث يعتبر القطاع الصناعي القطاع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية عدد المشاريع ، والتي بلغت 558 مشروعا من إجمالي 901 مشروعا بقيمة 2050277 مليون دج، نظرا لتوفر التكنولوجيا المتطورة في هذا القطاع ثم تلاه قطاع البناء ب 142 مشروعا بقيمة 82593 مليون دج، قطاع الخدمات ب 136 مشروعا بقيمة 130980 مليون د ج، أما قطاعات الصحة، السياحة والاتصالات فلم تستقطب الكثير من الاستثمارات رغم أهميتها حيث نجد أن قطاع الاتصالات لم يستقطب إلا مشروعا واحدا بنسبة 0.15% رغم الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر مع مختلف الدول الأوروبية.

3. الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الوطني

لتوضيح الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر يجب معرفة مدى مساهمته في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية، والمتمثلة فيما يلي:

أ. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال

من خلال المعطيات المتوفرة في الجدول التالي يمكن معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي الذي يقاس حجمه كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

الجدول رقم (07): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر (1990-2017) نسبة مئوية %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
التدفقات	0.3	0.7	0.2	-	-	-
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التدفقات	2.3	2.4	4.9	2.5	2.5	8.9
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات	7.6	3.9	4.3	5.0	6.6	4.7
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التدفقات	5.3	5.2	3.9	4.1	4.7	3.7
السنة	2014					
التدفقات	2.1					

المصدر:

- www.unctad.org/fdiststistics.
- unctad: fdi inflows as a percentage of gross fixed capital formation,1990-2014.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت لم تتجاوز 8.9% المسجلة سنة 2001، نظرا لقلة تدفقات الاستثمار والادخار بعد ارتفاع العوائد النفطية ابتداء من سنة 2002.

ب. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية

يمكن توضيح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية من خلال الجدول الموالي الذي يوضح التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الجزائر.

الجدول رقم(08): التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1993-2010

السنوات	تدفقات الدين	الاستثمار الأجنبي المباشر	تحويلات العاملين	المساعدات الائتمانية الرسمية
1993	652	20	1140	324
1994	5631	12	1395	294
1995	4157	25	1120	194
1996	3629	270	880	305
1997	2110	260	1060	248
1998	1458	501	1060	420
1999	1429	507	790	138
2000	1214	438	796	200
2001	1040	1196	670	199
2002	1604	1065	1070	190
2003	1932	634	1750	238
2004	2112	882	2460	316
2005	1239	1081	2060	347
2006	853	1796	1610	240
2007	585	1662	2120	394
2008	686	2646	2202	325
2009	144	2761	2059	314
2010	30	2291	2044	199

المصدر:

- www.bankmondail.org(consulte le 21/05/2019).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة مابين 1993-2000 اعتمد وبشكل كبير على تدفقات الدين وتحويلات العاملين، ليصبح بعد ذلك أهم مصدر تمويلي خلال سنة 2001، حيث نلاحظ ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات اللاحقة.

ج- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي

لمعرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي نعتمد على قياس رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة	2.53	3.52	3.40	3.29	3.95
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	3.98	4.14	4.58	5.84	6.39
السنة	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة	6.18	8.16	9.78	9.13	8.29
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	7.97	8.64	8.78	8.47	12.56
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	12.12	11.06	11.30	12.07	12.56
السنة	2015				
القيمة	14.80				

المصدر:

- www.unctad.org/fdistatistics.

-unctad:fdi inword stock as percentage of gross domistic product 1990-2017.

من خلال الجدول يتضح أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي منخفضة خلال الفترة 1990-2001، وفي سنة 2002 سجل ارتفاعا هاما مقارنة بالسنوات

السابقة، حيث بلغت نسبته 9.78%، ثم عادت هذه النسبة للانخفاض إلى غاية 2008 التي سجلت نسبة قدرت ب 8.47% لتعود للارتفاع مرة أخرى سنة 2009 بنسبة بلغت 12.56%، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى غاية 2015 مسجلة بذلك نسبة 14.80%، و منه يمكن القول أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي تزايدت خلال الفترة 1990-2017 ولكن بنسب منخفضة.

د. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل

يعد السبب الرئيسي وراء سعي الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل ، فلقد ساهمت المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 1993-2015 في توفير العديد من مناصب الشغل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (10): تطور عدد المشاريع والمناصب التي تم خلقها في إطار الشراكة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1993-2015

السنوات	عدد المشاريع	عدد المناصب
1994-1993	61	4609
1995	17	11696
1996	49	5957
1997	59	5902
1998	51	6378
1999	60	6070
2000	100	2550
2001	43	8747
2015-2002	673	129254
المجموع	1113	181163

المصدر:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات

- www.and.dz (consulte le 21/05/2019).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تطور العمالة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1993و1999 قد تميزت بالانخفاض حيث سجلت أعلى قيمة من عدد المشاريع 61 مشروعا، ثم بدأت في الارتفاع سنة 2000 ووصلت إلى 100 مشروع و انخفضت إلى 43 مشروعا سنة 2001، لتعود إلى الارتفاع خلال

الفترة الممتدة مابين سنتي 2002و2015 محققة بذلك ارتفاعا في مجموع اليد العاملة وعدد المشاريع حيث بلغ عدد المشاريع 673 مشروعا.

المطلب الثاني: محفزات، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه

تسعى الجزائر كغيرها من الدول الأخرى إلى جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توفيرها لمجموعة من الفرص إضافة إلى تقديمها للعديد من الحوافز للبلدان المستثمرة، إلا أنه رغم ذلك توجد العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون ذلك.

الفرع الأول: حوافز ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

توجد عدة معيقات تحول دون قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بالدور المناط به رغم الحوافز العديدة التي توفرها الجزائر لتحسين المناخ الاستثماري.

1.ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

أ. الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل الضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي في:[1]

- **الضمانات المالية:** وتتمثل في ضمان التحويل وحرية التحويل لكل العوائد والإرباح غير الموزعة والصافية والعوائد الناجمة عن الحقوق المعنوية، بالإضافة إلى حق التعويض عن التأميم ونزع الملكية، كما يجب أن يتم التعويض بصورة سريعة ومناسبة وفعلية.
- **الضمانات القانونية:** تتمثل الضمانات القانونية فيها يلي:

-عدم جواز اتخاذ إجراءات غير مبررة أو تمييزية يمكن أن تعرقل قانونيا أو فعليا صيانة الاستثمارات أو الانتفاع بها أو تصفيتها.

- عدم التمييز بين المستثمرين وضرورة التعويض.
- **الضمانات القضائية:** تتمثل الضمانات القضائية في:

-إمكانية اللجوء إلى القضاء الدولي كضمان للمستثمر الأجنبي في حالة نشوب نزاع بين الدولتين (الجزائر والدولة المستثمرة).

- إمكانية الرجوع إلى المحاكم الوطنية.

ب. حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

قام المشرع الجزائري بمنح عدة حوافز للمستثمرين الأجانب وتم تصنيفها ضمن نظامين هما:

- **حوافز النظام العام:**يشمل النظام العام الحوافز التالية: [2]

[1] مصباح بلقاسم، 2005-2006، ص 64.

[2] محمد سارة، 2009-2010، ص 22.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 0.5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لجميع المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- **حوافز النظام الخاص:** يتم منح الامتيازات في ظل هذا النظام ضمن مرحلتين نذكرهما:[1]
- **مرحلة الإنجاز:** عند بداية إنجاز مشروع استثماري يستفيد المستثمرون من امتيازات الإعفاءات الجبائية التالية:
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقارات الضرورية للاستثمار.
- معدل منخفض يقدر ب 5% عوض 1% بالنسبة لحقوق التسجيل.
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- إعفاء دائم من الرسم العقاري.
- **مرحلة الاستغلال:** في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من الإعفاءات التالية:
- إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- إعفاء لمدة 10 سنوات من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

2. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل المعوقات التي تحول دون جذب المستثمرين الأجانب في الجزائر فيما يلي:

أ. المعوقات الاقتصادية والمالية

تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:[2]

- ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية، والتي أدت إلى بروز ظاهرتي الفساد والمنافسة غير المشروعة.
- قلة التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية أو من الناحية التقنية.

[1] عماري عمار وبوسعدة سعيدة، نوفمبر 2005، **مداخلة في الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1،الجزائر، ص 221.

[2] سحنون فاروق، 2009– 2010، ص 67.

- عدم توفر بيئة استثمارية كسوق العمالة غير المؤهلة وغير المرنة.
- تعثر إجراءات الخوصصة وعدم وضوح توجهاتها المستقبلية، نظرا لتعقد هذا الموضوع وكبر حجم تأثيراته السلبية المتوقعة خاصة في المجال الاجتماعي، الأمر الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي في المناخ الاستثماري للجزائر.
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي، بالرغم من أنه غير ممنوع للمستثمرين الأجانب، وهذا راجع لكثرة التعقيدات منها كثرة الإجراءات الإدارية وارتفاع أسعارها ، حيث تصل إلى مدة تتراوح بين ثلاث سنوات ونصف وخمس سنوات.
- عدم توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية والفرص المجدية والمتاحة للاستثمار.

ب. المعوقات الإدارية والتنظيمية

تتمثل أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية فيما يلي:[1]

- عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة إلى أخرى.
- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.
- تعدد الرسوم وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهاتف، قنوات الصرف الصحية وغيرها.
- تعدد وطول الإجراءات الجمركية، حيث أن عملية جمركة الآلات والمعدات المستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما.

ج. معوقات أخرى

تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:[2]

- انتشار ظاهرة الرشوة والبيروقراطية والمحاباة الجهوية، مما يعطي صورة سيئة عن الجزائر.
- عدم الاستقرار السياسي وتدهور واقع حقوق الإنسان.

الفرع الثاني: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمتلك الجزائر عدة مقومات تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن مواجهتها للعديد من التحديات لتحسين مناخها الاستثماري ، وفيما يلي عرض لهذه الفرص والتحديات.

---

[1] قويدري محمد، 2005، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، ص 207.

[2] مصباح بلقاسم، 2005-2006، ص 72.

1.فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوفر لدى الجزائر مجموعة من الفرص والمؤهلات التي تجعل منها بلدا رائدا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل هذه الفرص فيما يلي:

- الموقع الجغرافي المتميز، حيت تتوسط الجزائر بلدان المغرب العربي و على مقربة من بلدان أوروبا الغربية
- توفر ثروة من الموارد البشرية الشبابية ذات كفاءات عالية.[1]
- تنوع الأقاليم المناخية وبالتالي تنوع الثروة النباتية والمحاصيل الزراعية.

-موارد طبيعية مختلفة، فالجزائر تحتوي على ثاني احتياطي عالمي من غاز طبيعي، إضافة إلى احتياطها من البترول، الحديد، الفوسفات، النحاس والمعادن الثمينة وغيرها.

-توفر الجزائر على الهياكل القاعدية الضرورية من موانئ، مطارات، طرقات، المناطق الصناعية شبكات السكك الحديدية ووسائل الاتصال الحديثة.[2]

2.تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتمثل تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

- قصور وانخفاض كفاءة البنية الأساسية والخدمية.
- عدم كفاءة الهياكل المؤسسية المختصة بعمليات التجارة.
- عدم استقرار الاقتصاد الكلي.
- تعقد الإجراءات الإدارية.
- عدم توفر معلومات عن فرص وحوافز الاستثمار.
- ضعف النفقات المخصصة.

[1] منصوري الزين، بدون سنة، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار الأجنبي قي الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، ص 147

[2] مصباح بلقاسم، 2005- 2006، ص90.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

تتطلب دراسة دور الإنفاق الحكومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة حصر عدد من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع استنادا إلى النظرية الاقتصادية للقيام بدراسة قياسية بالاعتماد على أحد أساليب الاقتصاد القياسي ، وهو منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)التي تتميز بإمكانية تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) أو من الدرجة I(1)، أو أنها كانت مزيجا بينهما، بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من I(1)، ويتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج Eviews 9، وقد تم الحصول على البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من كل من قاعدة البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، وتمت الدراسة خلال الفترة 1990 – 2017.

ولتوضيح طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر نستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، والإنفاق الحكومي بشقيه كمتغيرين مستقلين، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- **اختبار استقرار السلاسل الزمنية:**

قبل الشروع في تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي، وتحديد درجة تكاملها للتأكد في البداية من كون متغيرات الدراسة متكاملة من الرتب I(0) أو I(1) ، بهدف تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية، ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبارات جذر الوحدة المتمثلة في اختباري ديكي فولر المطور (ADF) و فيليب بيرون (pp)، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 9 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (11)، والذي يتضح من خلاله أن جميع السلاسل من نوع I(1) ولا تستقر إلا عند إجراء الفرق الأول عليها، مما يجعل طريقة ARDL طريقة مناسبة لدراسة العلاقة التوازنية على المدى الطويل.

الجدول رقم(11): نتائج اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
	At Level				
		FDI	GS	GSI	GCE
With Constant	t-Statistic	-1.5300	1.4726	0.1950	0.3672
	Prob.	***0.5035***	***0.9987***	***0.9671***	***0.9775***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8235	-1.6324	-1.9362	-1.5243
	Prob.	***0.6651***	***0.7528***	***0.6083***	***0.7956***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6835	2.2995	1.7161	1.5701
	Prob.	***0.4114***	***0.9932***	***0.9760***	***0.9680***
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(FDI)	d(GS)	d(GSI)	d(GCE)
With Constant	t-Statistic	-6.8994	-5.4220	-4.5267	-4.3147
	Prob.	***0.0000***	***0.0002***	***0.0014***	***0.0024***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.8896	-8.5663	-5.2442	-5.7735
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0013***	***0.0004***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.8449	-4.2879	-4.0372	-4.0730
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0003***	***0.0002***
			UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)		
	At Level				
		FDI	GS	GSI	GCE
With Constant	t-Statistic	-1.6566	0.4270	0.0213	1.8983
	Prob.	***0.4410***	***0.9804***	***0.9527***	***0.9996***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8794	-1.8419	-2.0960	-1.5352
	Prob.	***0.1872***	***0.6560***	***0.5248***	***0.7915***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6835	2.2633	1.5395	2.4167
	Prob.	***0.4114***	***0.9926***	***0.9661***	***0.9942***
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(FDI)	d(GS)	d(GSI)	d(GCE)
With Constant	t-Statistic	-3.1119	-1.2696	-1.4122	-1.9547
	Prob.	***0.0410***	***0.6255***	***0.5566***	***0.3034***
		**	n0	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.8823	-5.7238	-3.6908	-2.9237
	Prob.	***0.0000***	***0.0005***	***0.0448***	***0.1753***
		***	***	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.9523	-0.5264	-0.2627	-1.4995
	Prob.	***0.0000***	***0.4776***	***0.5793***	***0.1224***
		***	n0	n0	n0

المصدر : مخرجات برمجية Eviews 9 .

- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

بعد القيام بالاختبارا ت القبلية (اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية) تستكمل باقي خطوات المنهجية ARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيرا تقييمه إحصائيا وقياسيا.

تحديد درجة التأخير المثلى:

لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) أو (SC)، ووفقا للبيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة فإن أفضل نموذج هو ARDL(3, 3, 4) حسب معيار (AIC) كما يظهر في الشكل رقم (2):

الشكل (1): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

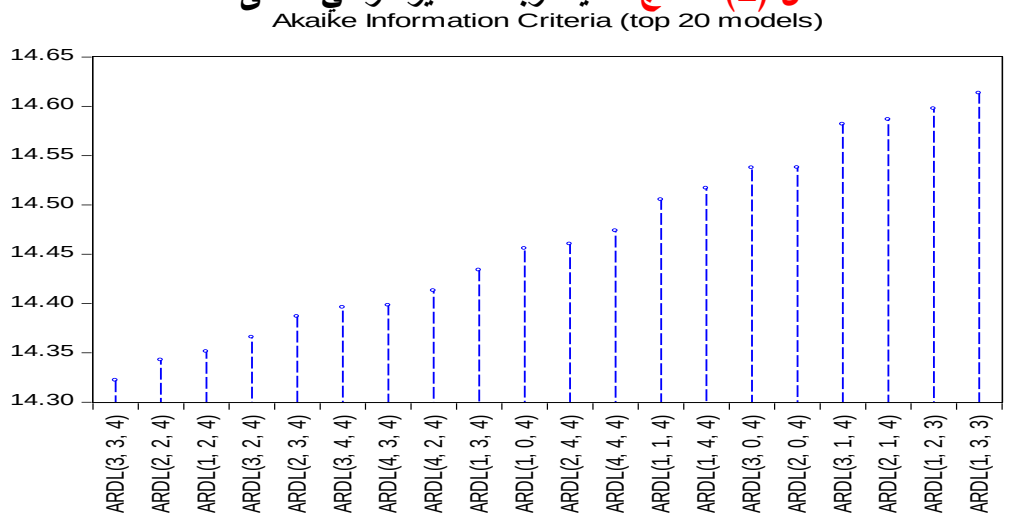

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9

وعليه يكتب النموذج وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta FDI =$$

حيث:

FDI : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

GSI : الإنفاق الحكومي الاستثماري.

GCE: الإنفاق الحكومي الجاري.

Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

c: الحد الثابت.

t: اتجاه الزمن.

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3,$ معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

- **تقدير النموذج:**

إن تقدير النموذج باستعمال طريقة ARDL سمح بالحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (12)، والتي تبين أن بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر عليه في فترات إبطاء مختلفة والمتمثلة في FDI(-1) ، GCE(-1)، GCE (-2)، GSI(-2)، GCE (-3) ، و GCE(-4) ، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة قاربت 95 ٪، كما يتضح من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (**ARDL-UECM**) الذي يتضمن الجدول رقم (13) نتائجه معنوية حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 23٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات.

الجدول رقم(12): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Dependent Variable: FDI
Method: ARDL
Date: 06/18/19 Time: 14:18
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): GSI GCE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(3, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	0.784633	0.240134	3.267484	0.0075
FDI(-2)	-0.387445	0.224826	-1.723312	0.1128
FDI(-3)	0.366741	0.276748	1.325182	0.2120
GSI	0.826531	0.454713	1.817698	0.0964
GSI(-1)	0.561994	0.731407	0.768374	0.4584
GSI(-2)	1.822940	0.773116	-2.357913	0.0380
GSI(-3)	1.152922	0.944329	1.220890	0.2477
GCE	0.165316	0.250271	0.660549	0.5225
GCE(-1)	0.995356	0.231645	-4.296906	0.0013
GCE(-2)	1.264552	0.303180	4.170961	0.0016
GCE(-3)	1.324234	0.331290	-3.997204	0.0021
GCE(-4)	0.669459	0.242882	2.756318	0.0187
C	181.4742	105.6816	1.717179	0.1139

R-squared	0.949859	Mean dependent var	1191.792
Adjusted R-squared	0.895159	S.D. dependent var	827.3013
S.E. of regression	267.8733	Akaike info criterion	14.32208
Sum squared resid	789317.2	Schwarz criterion	14.96019
Log likelihood	-158.8650	Hannan-Quinn criter.	14.49137
F-statistic	17.36497	Durbin-Watson stat	2.586409
Prob(F-statistic)	0.000020		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9 .

الجدول رقم(13): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: FDI
Selected Model: ARDL(3, 3, 4)
Date: 06/18/19 Time: 14:42
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	0.020704	0.286104	0.072366	0.9436
D(FDI(-2))	0.366741	0.276748	-1.325182	0.2120
D(GSI)	0.826531	0.454713	1.817698	0.0964
D(GSI(-1))	1.822940	0.773116	2.357913	0.0380
D(GSI(-2))	1.152922	0.944329	-1.220890	0.2477
D(GCE)	0.165316	0.250271	0.660549	0.5225
D(GCE(-1))	1.264552	0.303180	-4.170961	0.0016
D(GCE(-2))	1.324234	0.331290	3.997204	0.0021
D(GCE(-3))	0.669459	0.242882	-2.756318	0.0187
CointEq(-1)	-0.236072	0.256326	-0.920983	0.0768

Cointeq = FDI - (3.0436*GSI +0.9330*GCE + 768.7256)

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9

- **تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا:**

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

- **تشخيص المعالم:** بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) الذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (14) يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة F= 8.64 تقع خارج الحدود العليا والدنيا عند جميع مستويات المعنوية 90 ٪، 95٪ و 99٪ ، وأن قيمة هذه الإحصاء أكبر من جميع الحدود العليا وفقا لجداول Pesaran وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

الجدول رقم(14): اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)

ARDL Bounds Test Date: 06/18/19 Time: 14:49 Sample: 1994 2017 Included observations: 24 Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	8.646394	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9

-**تشخيص البواقي:** لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

- **اختبار الارتباط الذاتي:** باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج LM Test (2) يمكن معرفة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه برتبة أعلى من الواحد، حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية 0.10، ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم(15) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول (15): اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.987401	Prob. F(2,9)	0.1012
Obs*R-squared	9.575769	Prob. Chi-Square(2)	0.383

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9

- **اختبار عدم ثبات التباين:** يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2، واعتمادا على نتائج الجدول رقم (16) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل بعدم وجود اختلاف تباين في النموذج، لأن القيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5 ٪، وعليه نستنتج أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

-

الجدول (16): اختبار عدم ثبات التباين ARCH (2)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.311956	Prob. F(12,11)	0.9716
Obs*R-squared	6.093771	Prob. Chi-Square(12)	0.9113
Scaled explained SS	1.593308	Prob. Chi-Square(12)	0.9998

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9

- **اختبار توزيع البواقي:** باستعمال اختبار **Jaque – Bera** يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال **Jaque - Bera**الذي يساوي 0.6318 أكبر من مستوى المعنوية 5٪ كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل (2): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

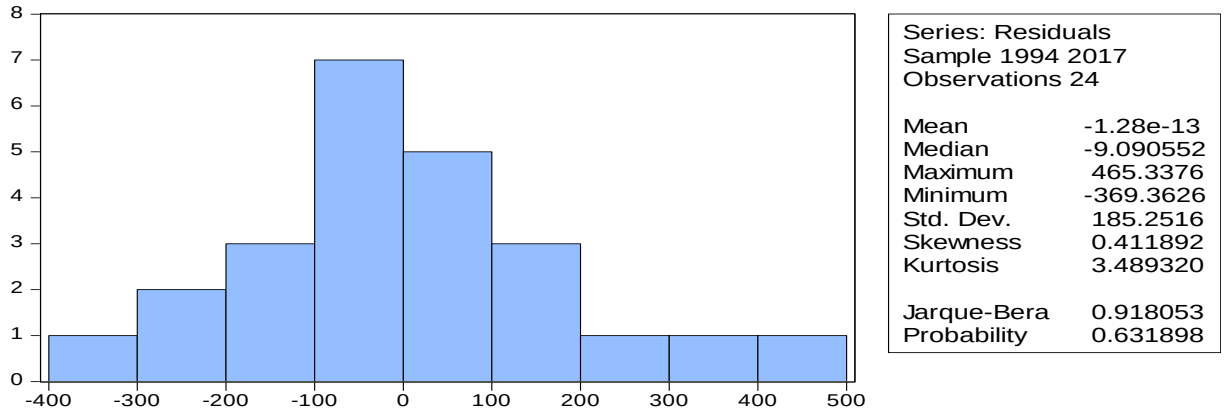

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9

-**اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):** للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **(CUSUM)**، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **(CUSUM of Squares)** اللذان يعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والطويل، ومن خلال الشكلين (3) و (4) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 ٪ ، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل (3): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM)

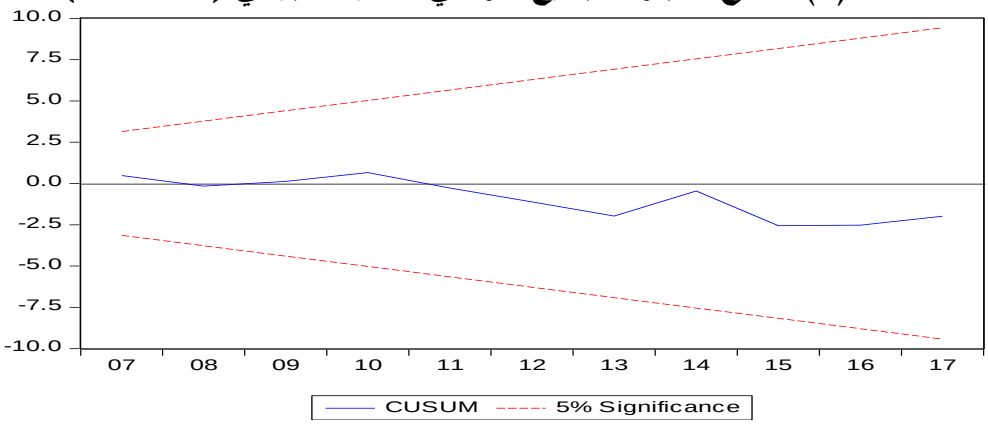

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9

الشكل (4): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

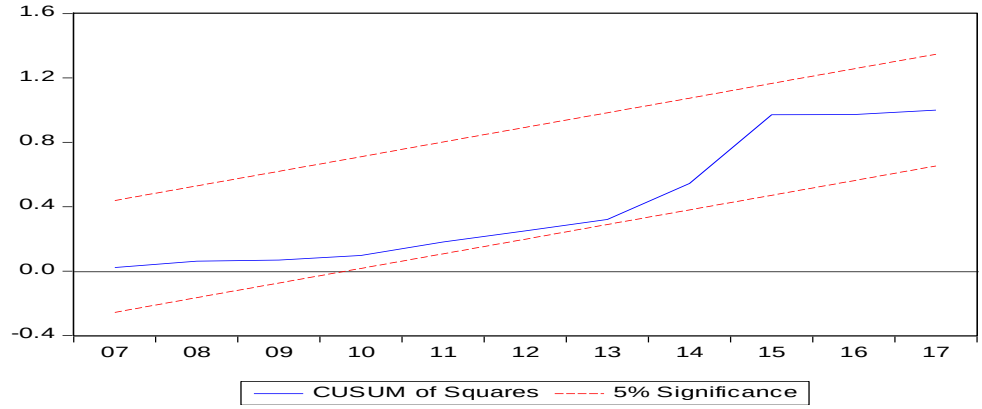

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9

-تقييم النموذج اقتصاديا:

فيما يخص صلاحية النموذج من النظرية يظهر من خلال النتائج المتحصل عليها أن النموذج مقبول، نظرا لوجود علاقة طردية طويلة المدى بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والإنفاق الحكومي الجاري(نفقات التسيير)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي أما بالنسبة لإنفاق الحكومي الاستثماري فهو أيضا ذو تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتوجيه السياسة الانفاقية نحو تحسين البنية التحتية كعامل مستقطب للاستثمارات الأجنبية، إلا أنه رغم التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي بشقيه على الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يبقى محدودا على المدى القصير، وذلك راجع لبيئة الأعمال غير مناسبة التي تؤدي إلى إبطال مفعول السياسة الإنفاقية.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا تبين أن الجزائر بذلت جهودا عديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف الاستفادة من الموارد المالية والأساليب الإدارية الحديثة التي يوفرها والتكنولوجيا التي يقوم بنقلها وغيرها من المزايا التي تساهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة.

من بين العوامل التي سعت الجزائر على توفيرها لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى العمل على تجاوز الصعوبات التنظيمية والتشريعية، تحسين البنية التحتية وضمان استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي معتمدة في ذلك على السياسة الإنفاقية التي عملت على توجيهها لتحقيق هذا الغرض، غير أنه رغم المجهودات المبذولة في مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر يبقى دون المستوى المطلوب.

فالسياسة الإنفاقية لم تحقق الأهداف المسطرة مقارنة بحجم الموارد المتوفرة، نظرا لبطئ وتيرة إنجاز المشاريع التي تم إطلاقها في إطار البرامج التنموية المختلفة وعدم إنجاز البعض مما جعل القطاع النفطي يشكل الوجهة الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمنع الجزائر من مزاياه في باقي القطاعات الأخرى.

خاتمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا تمويليا هاما، وخاصة لدول التي تعاني نقص الموارد المالية الأمر الذي دفع مختلف الدول للتنافس لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما استوجب عليها تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، ن خلال تقديم مجموعة الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب فضلا عن السعي إلى ضمان استقرار اقتصادياتها، معتمدة في ذلك على أدوات عدة من بينها السياسة الإنفاقية، التي تستخدمها لتدعيم حركية النشاط الاقتصادي كونها الأداة الفعالة التي تعتمد عليها للقيام بوظائفها التنموية المسطرة.

من هذا المنطلق قمنا في بحثنا بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي في الجزائر التي تسعى جاهدة على غرار باقي الدول لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال إتباع سياسة إنفاقية توسعية هدفت من خلالها إلى تطوير الهياكل القاعدية وضمان استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية.

نتائج الدراسة

من خلال الإجابة على الفرضيات، وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية

نتائج الدراسة النظرية:

تتمثل نتائج الدراسة النظرية فيما يلي:

- يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات الهامة التي تستخدمها الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها.
- تعود ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي إلى تطور وتوسع نشاط الدولة، بالإضافة إلى التوسع في المشروعات العامة، وعلاج الاختلالات على مستوى النشاط الاقتصادي.
- يساهم الإنفاق الحكومي الموجه إلى البني التحتية والهياكل القاعدية في زيادة الطاقة الإنتاجية، عن طريق تحفيز المستثمرين على القيام بمشاريعهم.
- يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية التي تسمح بالتأثير على الطلب الكلي ومستوى الدخل، إضافة إلى إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق قيمة مضافة، والتقليص من حدة البطالة، من خلال خلق مناصب عمل جديدة، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة
- إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء في الدول النامية أو المتقدمة مرهون ومرتبط بالظروف الملائمة، ومدى توفير المناخ الاستثماري الملائم
- إن التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة تتوقف على مدى توفير بيئة متكاملة ومهيأة لجذبه.

نتائج الدراسة التطبيقية

لقد اتضح من خلال الدراسة التطبيقية ما يلي:

- أدى تطور النفقات الحكومية في الجزائر إلى تبني مجموعة من البرامج الإنفاقية الضخمة، التي تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية
- بالرغم من الامتيازات والحوافز التي قدمتها الجزائر، إضافة إلى الإصلاحات والتعديلات التي قامت بها.
- إن نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى ضعيفا.
- يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجموعة من المعوقات تحول دون تدفقه بالقدر المطلوب من بينها مشكلة العقار الصناعي، المعوقات إدارية والاقتصادية وغيرها.

من خلال النموذج المقدر الذي تم تقييمه إحصائيا وقياسيا يمكن استنتاج ما يلي:

- أن متغيرات الدراسة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في فترات إبطاء مختلفة، وأن جميع المتغيرات في مجملها تؤثر على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، بالإضافة إلى أن 95 % من التغيرات الحاصلة ناتجة عن المتغيرات المستقلة في حين ترجع باقي التغيرات إلى العوامل العشوائية، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية.
- أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر الاستثمار الأجنبي في الأمدين الطويل والقصير، نظرا لوجود استقرار في الأمدين الطويل والقصير اتضح من خلال اختبار استقرارية النموذج.
- وجود علاقة توازنية على المدى الطويل من خلال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

يؤثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والإنفاق الحكومي الجاري إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لمساهمتهما في تهيئة بيئة الأعمال المناسبة.

بعد التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية، يمكن معرفة مدى تحقق الفرضيات الموضوعة:

الفرضية الرئيسية

للإنفاق الحكومي أثر ضعيف على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990- 2017 هي فرضية خاطئة فلقد بينت الدراسة القياسية تأثير الإنفاق الحكومي بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل.

الفرضيات الفرعية

- تم توجيه السياسة الإنفاقية الحكومية في إطار مختلف الإصلاحات والبرامج إلى تطوير البنية التحتية **هي فرضية صحيحة.**

- فشلت الجزائر في توفير بيئة أعمال مناسبة للمستثمرين الأجانب **هي فرضية صحيحة.**

يمكن تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي لتوفير مناخ استثماري مناسب، من خلال العمل على خلق جهاز إنتاجي فعال **هي فرضية صحيحة.**

التوصيات

بعد عرض النتائج المتوصل إليها والتحقق من مدى مطابقتها للفرضيات الموضوعة، ندرج التوصيات التالية:

- توجيه النفقات الحكومية نحو الاستثمارات المنتجة للثروة.
- ضرورة اعتماد سياسة إنفاقية تهدف إلى تطوير الاقتصاد بكافة جوانبه، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.
- إلى إعادة الاعتبار للمناطق الحرة التي تقوم بدور أساسي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- توجيه الحوافز الضرورية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا عالية.
- ضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة القطاعات المنتجة الأخرى.

أفاق الدراسة

من خلال دراسة أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اقتراح الإشكاليات التالية:

- دراسة تحليلية لدور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- دراسة تحليلية لدور الإنفاق الحكومي الاستثماري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أوعيل نعيمة ، 2016، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر** ، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر.
2. برحماني محفوظ، 2015، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعية الجديدة، عمان.
3. بن داود إبراهيم، 2010، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
4. البنا محمد ، 2009، **اقتصاديات المالية العامة(مدخل حديث)**، الدار الجامعية، مصر.
5. حجازي المرسي السيد، 2002، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، لبنان.
6. حسن كريم حمزة، 2011، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
7. خصاونة جهاد سعيد، 2010، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي(بين النظرية والتطبيق العلمي)** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
8. الخطيب خالد راغب، 2012، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات** ، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن.
9. الخطيب خالد و شامية أحمد ، 2012، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
10. داود عدنان والعذاري محمد ، 2015، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة والتنمية المستدامة في بعض الدول**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.
11. سعيد عبد العزيز، 2008، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، مصر.
12. شامية أحمد زهير و الخطيب خالد راغب، 2012، **المالية العامة** ، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان.
13. شموط مروان وكنجو عبدو كنجو، 2008، **أسس الاستثمار** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد مصر
14. طاقة محمد والعزاوي هدى ، 2007، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
15. عادل العلي،2011، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
16. عدلي ناشد سوزي ، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
17. عصفور محمد شاكر، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
18. فليح العلي عادل فليح، 2007، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن.
19. فليح حسن خلف، 2008، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديثة، الأردن.

20.لعبيدي محمد فاضل ، 2012، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجمع العربي، الأردن.
21.محرزي محمد عباس، 2008، **اقتصاديات النفقات العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، الطبعة الثالثة.
22. النجار فريد ، 2000، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة الإسكندرية، مصر.
23. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، 2007، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعية مصر.
24. الوادي محمود حسين وعزام زكرياء أحمد ، 2007، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن
25. يحياوي عمر ، 2005، **المساهمة في دراسة المالية العامة(النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)** ، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر

الرسائل والمذكرات الجامعية

1. بصديق محمد، 2008- 2009، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
2. بن سمينة دلال، 2013-2014، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر
3. بن عزة محمد،2009-2010، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
4. بوبقرة الشيخ، 2006- 2007، **مراقبة تنفيذ النفقات العامة في ظل الإصلاحات المالية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر.
5. بودخدخ كريم، 2009-2010، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر2001-2009**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
6. بوزيان عبد الباسط، 2006-2007، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
7. بوعكاز ايمان، 2015-2016، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001- 2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر

8. بيوض محمد العيد، 2010-2011، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية: دراسة مقارنة تونس، المغرب، الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.

9. حمدان خفاجة أمل ، 2012- 2013، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

10. خاطر أسمهان، 2012-2013، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

11. خرافي خديجة، 2014-2015، **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة مقارنة مابين الجزائر، تونس، المغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

12. خيالي خيرة، 2015-2016، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2000-2012)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.

13. درواسي مسعود، 2005- 2006، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2004**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

14. زكاري محمد، 2013-2014، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1971-2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

15. سالكي سعاد، 2012-2013، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة بعض دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

16. سحنون فاروق، 2009-2010، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

17. سطحي جابر ، 2017-2018، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية: دراسة حالة موبيليس، جازي، أوريدو**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

18. سعيدي يحي، 2006-2007، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

19. سلاطني هاجر، 2013-2014، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة الجزائر، الإمارات العربية المتحدة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.

20. صافي كلثوم، 2014- 2015، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة 1990- 2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران الجزائر.

21. صياد شهيناز، 2012-2013، **الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر.

22. عبد القادر بابا، 2004- 2005، **سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

23. عبد الكريم بغداش، 2007-2008، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر الجزائر.

24. عدة أسماء، 2015- 2016، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران2، الجزائر.

25. غردي محمد، 2012- 2013، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر الجزائر.

26. فيصل حبيب حافظ، 2004-2005، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر.

27. قويدري كريمة ، 2010-2011، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

28. قويدري محمد، 2005، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

29. محمد سارة، 2009-2010، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر: دراسة حالة أوراسكوم** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

30. مصباح بلقاسم، 2005-2006، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
31. مقراني حميد، 2014-2015، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
32. ناويس أسماء، 2013-2014، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

المجلات

1. بربار نور الدين، 2017، **أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990- 2015**، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية جامعة البليدة 2، الجزائر.
2. بن حمودة محبوب وبن قاتة إسماعيل، 2007، **الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني** ، مقال منشور في مجلة البحث، العدد5، جامعة ورقلة، الجزائر.
3. حمدي فلة وحمدي مريم ، 2014، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مقال منشور في مجلة المفكر، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
4. زغيب شهرزاد، 2005، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق** ، مقال في مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر، عنابة، الجزائر.
5. العجال العمري و يعقوبي محمد ، 2016، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مقال منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5.
6. علاوي محمد لحسن وبوروشة كريم ، 2015، **أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2012**، مقال منشور في مجلة رؤية اقتصادية، العدد 9، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
7. عيودي فاطمة الزهراء، 2016، **الحوكمة رهان إستراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر** ، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد07، جامعة الجزائر3، الجزائر.
8. معارفي فريدة ، 2015، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مقال منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
9. منصوري الزين، بدون سنة، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار الأجنبي في الجزائر** ، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، جامعة الشلف، الجزائر.

الملتقيات العلمية

1. بن عيسى كمال، 2013، **أثر الإنفاق العام على الدخل الوظيفي وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014**، مداخلة في المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، يومي 11- 12، الجزائر.
2. تخنوني أمال و ملاخسو بلال، 2015، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، يومي 18-19 نوفمبر، باتنة، الجزائر.
3. عماري عمار وبوسعدة سعيدة، 2005، مداخلة في الملتقى الدولي **حول معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر.
4. مخناش فتيحة وصالحي نجية، 2013، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001- 2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 11- 12 مارس، جامعة سطيف1، الجزائر.

الجرائد الرسمية

1. المادة 3 من قانون 21/90 **المتعلق بالمحاسبة العمومية** المؤرخ في 1995/08/15.
2. المادة 35 من القانون 84/17 **المتعلق بالقوانين المالية** المؤرخ في 1984/07/07.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1. Harrsion, GB, 2009,foreign direct investment nova scinse Publishers, MSA,pl.
2. Mukesh.K.Vinod.S, 2015, Public expenditure, economic growther and inflation,pv. Ltd, india. - unctad: fdi inword stock as percentag of gross domistic prodecuct 1990-2017.
3. unctad: fdi inflows as a percentag of gross fixed capital formation,1990-2014.

ثالثا: المواقع الالكترونية

-. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

1. www.iaigc.net (consulte le 05/05/2019).
2. www.and.dz.
3. www.bankmondail.org.
4. https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120 (consulté le 16/05/2019).

5. www.eco-algeria.com/content (consulté le 16/05/2019).
6. https://giem.kantakji.com/ID/1120 (consultè le 14/05/2019)

[1]- إكو ألجيريا، نموذج النمو الجديد للحكومة:

- www.eco-algeria.com/content (consultè le 14/05/2019)

قائمة الجداول
و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	هيكل النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017	47
02	مضمون برنامج توطيد النمو الحالي	53
03	تطور الناتج الداخلي ومعدل النمو خلال الفترة 1990- 2017	54
04	التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017	61
05	أهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين جانفي 2013 ديسمبر2017	62
06	أهم القطاعات المستثمرة فيها في الجزائر 2002- 2017	63
07	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر 1990- 2017	64
08	التدفقات الرأسمالية الواردة في الجزائر خلال الفترة 1993- 2010	65
09	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة	66
10	تطور العمالة في إيطار الشراكة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1993- 2015	68
11	نتائج اختبارات جذر الوحدة للإستقرارية	74
12	نتائج التقدير وفق طريقة ARDL	77
13	نموذج تصحيح الخطأ غير مقيدARDL-UECM	77
14	اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك Bounds test	78
15	اختبار الارتباط الذاتي LM test	79
16	اختبار عدم ثبات التباينARCH	79

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى	75
02	نتائج اختبار التحقق من التوزيع للبواقي	80
03	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي CUSUM	81
04	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي CUSUM of squares	81

الملخص

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر التمويلية الهامة التي تسعى الدول للحصول عليها معتمدة في ذلك على سياستها الإنفاقية، لذلك تهدف هذه الدراسية إلى توضيح أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال القيام بدراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والإنفاق الحكومي الجاري والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي الاستثماري، الانفاق الحكومي الجاري، نماذجَ ARDL، الجزائر.

Abstract

Foreign direct investment (FDI) is one of the most important sources of funding that countries seek to obtain, based on their spending policy. This study aims at clarifying the impact of government spending on foreign direct investment in Algeria by conducting a standard study using the ARDL.

The study found that there is a long-term balance between the government investment expenditure, the current government spending and foreign direct investment during the study period.

Keywords: FDI, Government Investment Expenditure, Current Government Expenditure, ARDL Models, Algeria.

الفهرس

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي.....1

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي.....3

المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي.....3

المطلب الثاني: تطور مفهوم الإنفاق الحكومي في الفكر الإقتصادي.....4

المطلب الثالث: أهداف الإنفاق الحكومي.....6

المبحث الثاني: أنواع الإنفاق الحكومي، قواعده ومحدداته.....6

المطلب الأول: أنواع الإنفاق الحكومي.....7

المطلب الثاني: قواعد الإنفاق الحكومي.....12

المطلب الثالث: محددات الإنفاق الحكومي.....13

المبحث الثالث: الآثار الإقتصادية للإنفاق الحكومي وظاهرة تزايده.....15

المطلب الأول:الآثار الإقتصادية للإنفاق الحكومي.....15

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي.....19

خلاصة.....22

الفصل الثاني: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر.....23

تمهيد.....24

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي.....25

المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي،أهدافه وأشكاله.....25

المطلب الثاني: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.....28

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.....31

المبحث الثاني: دوافع، محددات، أشكال والآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر.....34

المطلب الأول: دوافع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر.....34

المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.....35

المطلب الثالث:الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر.....37
المبحث الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على الإستثمار الأجنبي المباشر.....39
المطلب الأول: النفقات التحويلية ومناخ الإستثمار 39
المطلب الثاني: النفقات الرأسمالية ومناخ الإستثمار.....39
المطلب الثالث: النفقات الوظيفية ومناخ الإستثمار.....40
خلاصة.....41
الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....42
تمهيد..... 43
المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر.....44
المطلب الأول: تعريف النفقات الحكومية، تصنيفها وتطورها في الجزائر.....44
المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر.....48
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....56
المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....57
المطلب الثاني: محفزات، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه 68
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر.....74
خلاصة.....84
خاتمة.....86
قائمة المراجع..... 90
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
الملخص باللغة العربية
الملخص باللغة الأجنبية